

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

فبراير ٢٠٢١

العدد
التاسع
والعشرين



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الرئيس السيسي يفتتح
المعرض الأول لتكنولوجيا
احلال ونحويل المركبات
للعمل بالطاقة النظيفة



إعادة تشكيل مجلس التعاون
الاقتصادي المصري الكويني

مجلس الوزراء: تدريب أكثر
من ١٨ ألف موظف مرشح
للانتقال للعاصمة الإدارية



افتتاح اول معمل مصري
لاختبار بطاريات السيارات
الكهربائية بميناء بورسعيد



نعيين د. محمود مغاز
رئيساً لجهاز حماية
المنافسة

تقارير دولية حول آفاق وتحديات
الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢١

اقرأ فى هذا العدد ...



صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

الرئيس السيسي يفتتح
المعرض الأول لتكنولوجيا
احلال ونحويل المركبات للعمل
بالطاقة النظيفة

جامع نبذت مع كبار
المسؤولين بالحكومة
السودانية مستقبل العلاقات
الاقتصادية المشتركة

باب مجتمع الموظفين ٣٢

مجلس الوزراء: تدريب أكثر
من ١٨ ألف موظف مرشح
للانتقال للعاصمة الإدارية

صناعة فى سطور ٣٤

صناعة مواد البناء ...
قاطرة الصناعة الوطنية
وآفاق عالمية للتصدير

باب حول العالم ٣٠

نقارير دولية حول آفاق ونحديان
الاقتصاد العالمي خلال عام 2021

ملفات ونقارير ٢٢



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوى / البريد

 Mift.Media

 Trade_Industry

 Mti_egypt

 miftmedia

 mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

الرئيس السيسي يفتتح المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض محاور البرنامج القومي لتحويل وإحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي

تمويل تحويل ١٥٠ ألف سيارة خلال ٣ سنوات تنتهي في ٢٠٢٣ بتكلفة تحويل تقدر بنحو ١.٢ مليار جنيه حيث تم الاتفاق على تحويل عدد ٥٠ - ٧٥ ألف سيارة سنويا بتكلفة قدرها ٤٠٠ - ٦٠٠ مليون جنيه، لافتة إلى أنه تم تحويل ٤٧ ألف سيارة للعمل بالوقود المزدوج (غاز/ بنزين) بإجمالي تمويل بلغ ٢٥٢ مليون جنيه وهو ما ساهم في توفير ٤٧ ألف فرصة عمل.

وحول إحلال السيارات المتقدمة للعمل بالغاز الطبيعي فيما يتعلق بسيارات الملاكي والتاكسي والميكروباص قالت الوزيرة إن المبادرة تركز على محورين رئيسيين أولهما الاعتماد على الشركات المنتجة محليا للسيارات والاعتماد على السيارات التي تعمل بالوقود المزدوج (بنزين وغاز) والمحرك الثاني يتضمن التباحث مع الشركات العالمية في توطيد الصناعة ونقل التكنولوجيا والاعتماد على السيارات المصنعة للعمل بالغاز الطبيعي، مشيرة إلى أن إجمالي عدد السيارات المستهدف خلال المرحلة الأولى يبلغ ٢٥٠ ألف سيارة، منها ٧٠ ألف سيارة خلال السنة الأولى والثانية و٩٠ ألف سيارة خلال السنة الثالثة إلى جانب تحويل ٥٥ ألف سيارة (تاكسي وملاكي) و١٥ ألف ميكروباص.

ولفتت الوزيرة إلى أنه تمت موافاة الشركات المنتجة للسيارات محليا والشركات المستوردة برؤية الدولة نحو التحول الى استخدام السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي كما تم اعداد المواصفات القياسية الخاصة بعمليات التصنيع والمكونات المتعلقة بالمركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي والتوافق عليها من قبل كافة الجهات المعنية واتاحتها للشركات المنتجة المشاركة بالبرنامج، مشيرة إلى أنه تم أيضا الاتفاق مع ٩ شركات منتجة محليا للاشتراك في البرنامج وذلك لتوفير ١٢ طراز مختلف من السيارات والميكروباص حيث تتوافر طرازات للسيارات الملاكي والتاكسي هذا بالإضافة الى منح المشاركين عدد من الحوافر في إطار «الحافز الأخضر».

المواطن إلى جانب إطلاق موقع إلكتروني لتلقي طلبات المواطنين للإشتراك في البرنامج وإطلاق حملة إعلامية من خلال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح فوائد التحول الى استخدام الغاز الطبيعي في المركبات، لافتة الى ان المعرض يشهد توقيع اتفاقات تعاون بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركتي كارجاس وغازتك لتوفير حزمة

استعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أمام الرئيس أبرز محاور البرنامج القومي لتحويل وإحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي الذي يستهدف الارتقاء بنمط حياة المواطن المصري ووسائل نقل الأفراد وتعميق صناعة السيارات والصناعات المغذية واستغلال البنية التحتية الحديثة والطرق الجديدة الى جانب خفض تكاليف دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة الى تشجيع استخدام الغاز الطبيعي والذي يوفر حوالي ٥٠٪ من تكلفة الوقود التقليدي (بنزين وغاز) وتوفير دخل أفضل لسائقي السيارات الأجرة والميكروباص وتقديم مظهر حضاري للمرور وتقليل معدل التلوث والحفاظ على البيئة فضلا عن الاستفادة من الاكتشافات الحديثة من الغاز الطبيعي وخفض تكلفة استيراد السولار.

وقالت الوزيرة إن محاور البرنامج تتضمن تنظيم المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة وبرنامج تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي والمشاركة في برنامج إحلال السيارات المتقدمة للعمل بالغاز الطبيعي، مشيرة إلى أن المعرض يتضمن مشاركة عدد من الشركات المتخصصة في خدمات تحويل السيارات لعرض خطوات التحويل وفوائدها على الزائرين الى جانب عرض نماذج سيارات محولة بالفعل لإتاحة الفرصة للزائرين للتعرف على المواصفات الفنية لها والإجابة على كافة الاستفسارات ذات الصلة بخدمات التحويل بالإضافة إلى عرض نماذج سيارات عاملة بطاقة النظيفة وعرض الخصائص الفنية لها من حيث معدلات الكفاءة والأمان.

وأوضحت جامع وأوضحت جامع وأشارت الوزيرة إلى أن المعرض يساهم في خدمة أهداف برنامج تحويل وإحلال المركبات المتقدمة من خلال مشاركة ٩ بنوك من القطاع المصرفي بأجنحة خاصة لعرض الخدمات البنكية المتاحة للتمويل وإقامة جناح للرد على استفسارات المواطنين الراغبين في الاستفادة من البرنامج إلى جانب عقد ورش عمل بهدف التوعية بالبرنامج وخطوات إتمام التحويل ومدى الاستفادة الاقتصادية المتحققة



افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي فعاليات المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس اطلع على خطط وبرامج الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة في إطار المبادرة القومية لإحلال وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، خاصة برامج التمويل والتسهيلات المتعددة المتاحة للمواطنين، والتعريف بجوانب المبادرة وعوائدها المالية والاقتصادية والبيئية، وما قامت به الدولة من بنية أساسية متكاملة لمنظومة خدمة السيارات التي تعمل بالغاز.

وتفقد الرئيس الجناح الحكومي الذي ضم وزارات التجارة والصناعة، المالية، الانتاج الحربي، البترول، التنمية المحلية، البيئة، الداخلية، النقل، بالإضافة الى البنك المركزي والهيئة العربية للتصنيع. كما تفقد الرئيس أجنحة كبرى الشركات العالمية والمحلية المتخصصة في هذا المجال، حيث اطلع على أحدث النماذج والطرازات للمركبات التي تعمل بالغاز أو تلك المعدلة، وكذلك الحلول المتكاملة لعملية تمويل المركبات بالغاز وآخر التطورات في تلك الصناعة.



رئيس الوزراء يشهد توقيع مذكرة تفاهم لنمير صامرات السيارات و مكو نانها وعمدي تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه لنحويل ٢٥ ألف مركبة للعمل بالغاز الطبيعي



شهد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء توقيع مذكرة تفاهم بين صندوق تنمية الصادرات ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة وشركة نيسان موتورز إيجيبث في مجال تنفيذ برنامج لتعزير صادرات السيارات المصنعة محلياً بالأسواق الخارجية، كما شهد توقيع عقدي تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركتي كارجاس وغازتك بوزارة البترول في مجال تمويل المبادرة الرئاسية لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي وذلك على هامش افتتاح فعاليات المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة بمركز مصر للمعارض الدولية.

حضر مراسم التوقيع السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية. وقد وقع مذكرة التفاهم الدكتورة / أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات والمهندس/ شريف الدسوقي العضو المنتدب لشركة نيسان موتورز إيجيبث. كما وقع عقود التمويل الدكتور رافت عباس رئيس القطاع المركزي للخدمات غير المالية بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكل من المهندس ناصر أمين رئيس مجلس إدارة شركة الغاز الطبيعي للسيارات (كارجاس)، والمهندس عبد الفتاح فرحات رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الدولية لتكنولوجيا الغاز (غازتك).

وقالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن مذكرة التفاهم - والتي تسري لمدة ٥ سنوات - تأتي في إطار رؤية القيادة السياسية بأهمية تنمية الاستثمارات وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وتنفيذا لاستراتيجية الحكومة المصرية

المحلية والأجنبية لقطاع صناعة السيارات والصناعات المكملة لها، ووضع مصر على خارطة تصدير السيارات العالمية. وفيما يتعلق بعقود التمويل بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركتي كارجاس وغازتك قالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن هذا التوقيع يأتي تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية ببدء برنامج لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي حيث قام الجهاز مسبقاً بتخصيص مبلغ ١.٢ مليار جنيه لنحويل عدد ١٥٠ ألف سيارة (الأجرة والميكروباص والنقل والملكي العاملة بالبترول) خلال ثلاث سنوات وذلك لتشجيع المواطنين على تحويل سياراتهم للعمل بالغاز الطبيعي وتيسير إجراءات التمويل المطلوبة، مشيرة إلى أنه بموجب هذا التوقيع سيتم تحويل ٢٥ ألف مركبة مناصفة بين شركتي كارجاس وغازتك.

وأضافت أن هذا المشروع يسهم في الحفاظ على فرص العمل الخاصة بالعمال في مجال المواصلات (سيارات النقل) التاكسي والملكي) وغيرها من خلال زيادة دخل الفئات المستهدفة، مشيرة إلى أن استخدام الغاز الطبيعي في تشغيل السيارات يسهم في خفض الانبعاثات الملوثة للهواء بشكل ملحوظ كما أن قوامه الغازي يمنع تسريه مما يقلل من التأثيرات الضارة بالترربة أو المياه الجوفية ومن ثم المحافظة على البيئة من خلال تقليل التلوث بالإضافة إلى أنه يحتوي على ١٠٥ أوكتين.

وأوضحت جامع أن الجهاز قام منذ بدء تنفيذ المشروع باتاحة تمويل قدره ٢٥٢ مليون جنيه تم خلالها تحويل ٤٧ الف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي.

في ختام الفعاليات وزيرة التجارة والصناعة تعقد مؤتمراً صحفياً لعرض أهم نتائج المعرض

عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مؤتمراً صحفياً في ختام فعاليات المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة، حيث أعلنت أن هناك إقبال كبير من المواطنين على الموقع الإلكتروني الخاص بمبادرة تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة حيث بلغ إجمالي من قاموا بالتسجيل على الموقع خلال أيام المعرض حوالي ٢٠ ألف مواطن، منهم أكثر من ١٠ الاف مواطن تقدموا بطلبات للاستفادة من المبادرة، وهو الأمر الذي يعكس ثقة المواطنين في القيادة السياسية والحكومة لتبني هذه المبادرة الهامة.

وقالت وزيرة ان الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه الحكومة باعداد هذه المبادرة بهدف مساعدة المواطنين على استبدال سياراته القديمة بأخرى حديثة بشروط ميسرة وبدون اضافة اي اعباء اضافية على المواطنين، حيث تتضمن المبادرة تقليل اسعار الفائدة وطول فترة التقسيط. وأشارت إلى ان المعرض حظي بإقبال غير مسبوق خلال أيامه الثلاثة وشهد العديد من الفعاليات الهامة، إلى جانب مشاركة العديد من الشركات والمصانع والجهات المعنية بصناعة السيارات وشركات الغاز فضلاً عن مشاركة ٩ بنوك، مشيرة إلى ان كافة البنوك المصرية ستشارك في مبادرة تحويل واحلال المركبات للعمل بالغاز الطبيعي حيث عمم البنك المركزي المصري اشتراطات ثابتة للمبادرة على كافة البنوك.

وأوضحت جامع أن المعرض سيعقبه مراجعة الطلبات المقدمة على موقع المبادرة الإلكتروني بعدها سيتم إخطار المتقدمين المستوفين للشروط بالتقدم لتخريد سياراتهم القديمة بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة التنمية المحلية، لافتة إلى ان المرحلة الأولى من المبادرة يتم تنفيذها خلال العام الجاري من خلال إحلال ٧٠ ألف سيارة منها ٥٥ ألف سيارة ملاكي وأجرة و ١٥ ألف سيارة ميكروباص.

وأشارت الوزيرة إلى ان قيمة تخريد السيارة تم

تحديدتها بالتنسيق مع وزارة المالية في حين تتغير قيمة الحافز الأخضر الممنوح بناء على سعر السيارة الجديدة التي سيتم شراؤها، حيث تشكل قيمة الحافز الأخضر معاً والتي ستكون بحد أقصى ٥٠ ألف جنيه. مقدم الشراء الذي سيخصم من إجمالي سعر السيارة الجديدة، لافتة إلى ان التحول للعمل بالغاز الطبيعي للمركبات له آثار اقتصادية كبيرة حيث يوفر نحو ٥٠٪ من التكلفة التشغيلية للمركبة التي جانب الوفرة في مصاريف الصيانة فضلاً عن الآثار الإيجابية لاستخدام الغاز الطبيعي على البيئة.

وأوضحت ان مصر أصبحت تتمتع حالياً بفائض كبير في الغاز الطبيعي الأمر الذي دفع وزارة البترول لتحويل ٤٧ ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٢٠ مقابل ١٨ ألف سيارة فقط خلال عام ٢٠١٩، مشيرة إلى ان الشركات المشاركة في المبادرة ستحصل على دعم من وزارة المالية في صورة تحمل جزء من الجمارك وضريبة القيمة المضافة.

ولفتت إلى ان الوزارة ترحب باي شركة محلية ترغب في الانضمام إلى المبادرة والتي ستسهم في زيادة الإنتاجية للشركات، مشيرة إلى أنه سيتم الاستفادة من المركبات المخردة في صناعات الحديد كما سيتم التخلص من بعض مكونات المركبات مثل البطاريات بمعرفة وزارة البيئة المشاركة في المبادرة.

وأضافت الوزيرة انه جاري العمل على إطلاق صندوق تحفيظي لتعميق المنتجات المحلية حيث ستكون موارد هذا الصندوق من خلال فرض رسم تحت مسمى «الرسم الأخضر» تستفيد منها صناعات السيارات والآلات والمنسوجات، لافتة إلى ان هناك حاجة لاجتذاب استثمارات أجنبية لتعميق تكنولوجيا صناعة السيارات التي جانب



تفعيل السيارات الكهربائية وتعزيز البنية التحتية لها. وقالت الوزيرة انه جاري الاعداد ل طرح ٦ مجمعات صناعية بعدد من محافظات الجمهورية أغلبها بمحافظة الصعيد، كما سيتم نهاية شهر يناير الجاري الانتهاء من اجراءات تخصيص ٧ ال مجمعات صناعية التي تم طرحها خلال شهر أكتوبر الماضي، مشيرة إلى انه لن يتم طرح اراضي صناعية جديدة خلال المرحلة الحالية حتى يتم التأكد من جدوى الاراضي التي تم طرحها من قبل.

وأضافت ان لجنة تسعير المواد البترولية تتعقد بصفة دورية لمراجعة الاسعار ومتابعة مدى توافقها مع الاسعار العالمية. وأوضحت جامع ان الاقتصاد المصري حقق معدلات نمو إيجابية رغم أزمة تفشي فيروس كورونا، كوفيد ١٩ « مشيرة إلى ان الدولة مستمرة في برنامج رد اعباء الصادرات بهدف الحفاظ على العملية الإنتاجية والعالية حيث تم صرف ١٢.٣ مليار جنيه في إطار مبادرة السداد القوي لمستلزمات المصدرين والتي بدأت منذ شهر أكتوبر الماضي.

ولفتت الوزيرة إلى حرص فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على تقليل اسعار الفائدة وطول فترة التقسيط بالمبادرة بهدف التيسير على المواطنين للحصول على سيارة جديدة بشروط ميسرة.

ورشة عمل «آليات وبرامج تمويل مشروعات الطاقة النظيفة والمنجدة»

سمح مدتها سنة واحدة. وأضاف المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة أن المكتب أطلق مبادرات توعوية هامتين أولها مبادرة إنشاء تجمع للمبتكرين في مجال الطاقة المتجددة التي تستهدف عمل شراكة فعالة بين المعاهد البحثية والقطاع الخاص والجهات المعنية بمجال ابتكارات الطاقة المتجددة ومبادرة تطوير مجال الطاقة المتجددة من خلال الإشتراك في قاعدة بيانات المكتب



تنمية القطاع، لافتاً إلى أن المكتب قام باقراض ٢٠ مصنع ومزرعة لتطبيق تكنولوجيا الطاقات المتجددة الإجمالي ١٢٠ مليون جنيه من مختلف القطاعات فضلاً عن اعداد ٣٥ دراسة لتطبيقات الطاقة المتجددة. ومن جانبه استعرض السيد عمرو فتاوي الخبير المالي بمركز تحديث الصناعة الدور التمويلي والاستشاري والتدريبي للمركز، مشيراً إلى ان المركز يعمل حالياً على توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع الجهات المانحة لتمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب فائدة بسيطة.

وأضاف ان المركز يوفر خدمات استشارية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل الخدمات المالية ودراسات الجدوى والتخطيط والتحليل المالي والتكاليف والنظام المحاسبي لكافة المشروعات الإنتاجية والهادفة إلى الاستفادة من العمالة وتقليل المواد الخام، مشيراً إلى ان المركز يوفر برامج تدريبية للعاملين بالمجال المالي بالطاقة النظيفة والصناعية. وأوضح ان المركز يقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من البرامج التمويلية المختلفة المتاحة بالمؤسسات التمويلية لتمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، موجها الدعوة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتسجيل بمركز تحديث الصناعة للاستفادة من كافة الخدمات الفنية والمالية المتاحة بالمركز.

اختتمت فعاليات اليوم الثالث من المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة بعقد ورشة عمل تحت عنوان «تمويل مشروعات الطاقة النظيفة والمنجدة» شارك في ورشة العمل المهندس/ أحمد كمال المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة التابع لاتحاد الصناعات المصرية، والسيد/ عمرو الفتاوي، الخبير المالي بمركز تحديث الصناعة.

وقد تناولت ورشة العمل دور مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة ومشروعاته الموجهة للطاقة الجديدة والمتجددة وأهميتها واليات التمويل والدعم الفني، فضلاً عن الخدمات الفنية والتمويلية التي يقدمها مركز تحديث الصناعة للمصانع المصرية. وأكد المهندس/ أحمد كمال المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة التابع لاتحاد الصناعات المصرية أن المكتب تم إنشاؤه عام ٢٠٠٢ بالتعاون بين اتحاد الصناعات المصرية ووزارة البيئة ليكون دوره مساعدة المصانع بفرشيد الطاقة في التصنيع فضلاً عن مراعاة مبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات وتبني اهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن المكتب يقدم خدمات فنية تتضمن إعداد الدراسات الخاصة باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية الحرارية في توليد الحرارة والبخار واستخدام الفوتوفولتية لتوليد الكهرباء، والتطبيقات الخاصة بتحويل المخلفات إلى طاقة، إلى جانب دعم المصنعين المحليين لأنظمة الطاقة الشمسية عبر إنشاء الشبكة الوطنية لمصنع نظم الطاقة المتجددة لتنفيذ منظومة متكاملة تستهدف وضع الاستراتيجيات والسياسات والليات التنفيذية لدعم وتطوير التصنيع المحلي لأنظمة الطاقة المتجددة.

وأوضح كمال أن المكتب يقدم أيضاً خدمات تمويلية في صورة قروض ميسرة لتمويل معدات صناعية لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وترشيد الطاقة داخل المنشآت الصناعية بقيمة تصل إلى ٧ مليون جنيه مصري للقرض تسدد على أقساط سنوية خلال فترة تتراوح من سنة حتى ٥ سنوات متضمنة فترة

ورشة عمل «إفاق جديدة لمشروعات الطاقة النظيفة والمنجدة»

هندسة الطاقة بجامعة القاهرة إنه على مدار السنوات الماضية حدثت طفرة تشريعية كبيرة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة بكافة أنواعها حيث نص الدستور المصري على ضرورة تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة، ثم تلى ذلك صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تعديل نظام تعريفية التغذية الكهربائية لتشجيع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة (شمس ورياح)، مشيراً إلى أن هذه القرارات ساهمت بشكل كبير في التشجيع على التوجه نحو الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة التي جانب انخفاض تكلفة انتاجها.

وأضاف السبكي أن قطاع الطاقة وضع خطاً قصير ومتوسط وطويلة وتم تحديث استراتيجية القطاع حتى عام ٢٠٣٥ والتي تتضمن أفضل السيناريوهات لتحقيق التوازن في استخدامات الطاقة المتجددة حيث تشمل الاستراتيجية مشاركة الطاقة المتجددة بنسبة تبلغ نحو ٣٥٪ من إجمالي مزيج الطاقة حتى ٢٠٣٥، لافتاً إلى ان أهمية مبادرة إحلال وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي باعتبارها من أفضل الممارسات لاستخدام الغاز الطبيعي لما لذلك من فوائد اقتصادية مستخدمى المركبات.

الذي ينفذه المركز بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من مرفق البيئة العالمي والذي حصل على المركز الأول عالمياً بين المشروعات المقدمة ضمن فئة «خفض الانبعاثات الكربونية» في المسابقة السنوية «EI Awards» لعام ٢٠٢٠ في دورتها الحادية والعشرين والتي ينظمها معهد الطاقة البريطاني، مشيراً إلى ان المشروع ساهم في ادخال الطاقة الشمسية في الطاقة المستخدمة في تشغيل نحو ١٩ مصنع حالياً كما ينتج المشروع حوالي ١٣ جيغا وات سنوياً.

ولفت فوزي إلى ان المشروع الثاني هو مشروع استخدام المخانات الشمسية في عمليات التسخين الصناعي الذي تم اطلاقه بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة «اليونيدو» عام ٢٠١٥ ويمتد لـ ٣ أعوام حتى عام ٢٠٢١ ويستهدف خلق بيئة مناسبة للتوسع في استخدام المخانات الشمسية في عمليات التسخين الصناعي بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي للمخانات وتشجيع تطبيقاتها في القطاع الصناعي المصري حيث يستهدف المشروع حالياً تحويل عمليات التسخين في ٣٠ مصنع إلى التسخين بالطاقة الشمسية ومن جانبه أوضح الدكتور محمد السبكي أستاذ



شهد اليوم الثاني من المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة تنظيم ورشة عمل بعنوان «إفاق جديدة لمشروعات الطاقة النظيفة والمنجدة» بهدف تبادل الخبرات والأراء بين الخبراء والمختصين في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، شارك في ورشة العمل المهندس/ أشرف فوزي مدير مشروعات الطاقة بمركز تحديث الصناعة والدكتور محمد السبكي أستاذ هندسة الطاقة بجامعة القاهرة.

وقال المهندس/ أشرف فوزي مدير مشروعات الطاقة بمركز تحديث الصناعة أن المركز يتبنى مشروعين كبيرين للطاقة الشمسية أولهما مشروع نظم الخلايا الشمسية الصغيرة المتصلة بالشبكة

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع سكرتير عام اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية سبل تفعيل الاتفاقية وتعزيز حركة التجارة بين دول القارة السمراء



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص مصر على تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية «AFCFTA» والتي بدأ العمل بموجبها اعتباراً من بداية العام الجاري، مشيرة إلى أن مصر بذلت جهوداً حثيثة لتحقيق التكامل الأفريقي وتعزيز التجارة بين دول القارة السمراء ودمجها بمنظومة التجارة العالمية من خلال إدخال هذه الاتفاقية حيز النفاذ في ظل الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي خلال عام ٢٠١٩.

وقالت الوزيرة إن مصر كانت من أولى الدول التي وقعت على الاتفاقية وكذلك في التصديق عليها من البرلمان المصري، وذلك إيماناً من القيادة السياسية والحكومة المصرية بأهمية تحقيق التكامل الإفريقي مع دول القارة السمراء.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات التي عقدتها الوزيرة مع وفد سكرتارية اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية برئاسة السيد/ وامكلي ميني سكرتير عام الاتفاقية الذي زار القاهرة وعقد سلسلة من اللقاءات الهامة مع كبار المسؤولين الحكوميين بشأن خارطة طريق إنفاذ اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، شارك في اللقاء السيد/ إبراهيم السجيني مساعد وزير التجارة والصناعة للشئون الاقتصادية ورئيس قطاع المعالجات التجارية والدكتور/ أحمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري.

ووجهت الوزيرة التهنئة للسيد سكرتير عام الاتفاقية على تعيينه في هذا المنصب الهام، لافتة إلى أهمية قرار رؤساء الدول الإفريقية ببدء التجارة الفعلية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اعتباراً من يناير ٢٠٢١، وذلك خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشر لمؤتمر الاتحاد بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي عقدت مطلع شهر ديسمبر الماضي في دولة جنوب أفريقيا.

وأكدت جامع إن الرئيس عبد الفتاح السيسي يولي اهتماماً كبيراً لتفعيل دور سكرتارية اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث وجه الرئيس بتشكيل لجنة برئاسة وزيرة التجارة والصناعة وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات الأخرى لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالتكامل التجاري والمالي في إطار الاتفاقية، وكيفية تعاون مصر والسكرتارية حيث تتعد هذه اللجنة بصورة دورية، مؤكدة دعم مصر الدائم للسكرتارية واستعدادها لتقديم كافة سبل الدعم الفني لمساعدة السكرتارية على تحقيق أهداف الاتفاقية.

وشددت الوزيرة على حرص مصر على التطبيق الفعلي للاتفاقية، حيث كانت مصر من أولى الدول التي تقدمت بعروضها لتحرير التجارة في السلع والخدمات على حد سواء كما تتولى وزارة التجارة والصناعة المتابعة مع كافة الجهات الوطنية بهدف بدء التجارة الفعلية في إطار الاتفاقية، مشيرة في هذا الإطار إلى أن جهود الوزارة تتضمن تعريف مجتمع وتجمعات رجال الأعمال بالاتفاقية وكيفية الاستفادة منها وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية وكذا التكامل مع الدول الإفريقية الشقيقة عن طريق استيراد احتياجات مصر المتاحة بها.

وأشارت جامع إلى أن المباحثات تناولت أهمية قيام المنظمة بدور فاعل في تعزيز التعاون المشترك بين الدول أعضاء الاتفاقية وبصفة خاصة في مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والتي تمثل ركيزة أساسية في اقتصادات الدول الإفريقية، لافتة في هذا الإطار إلى أنه سيتم خلال زيارة وفد السكرتارية لمصر عقد لقاء مشترك بين الوفد ونائب رئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لبحث سبل الاستفادة من الكوادر والخبرات المتوفرة في الجهاز فضلاً عن الاستفادة من الآليات التمويلية التي تخصصها السكرتارية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول القارة.

وأضافت ان الوزارة على أتم الاستعداد لتقديم كافة الخبرات الفنية والبشرية للاخوة الأفارقة في مجال المعالجات التجارية وحماية المنافسة، والتي تمتلك فيها مصر خبرات كبيرة، لافتة الى إمكانية تنظيم لقاء للسادة وزراء التجارة الأفارقة في مصر خلال الفترة المقبلة في إطار مفاوضات

ونملن نجاح جهود المكاتب التجارية المصرية ببيكين في الإفراج الفوري عن شحنات الموالح المصدرة للسوق الصيني



إلى أنه تم التنسيق مع الحجر الزراعي المصري وكذلك مع الجمارك الصينية حيث ساهمت الجهود الدبلوماسية في التوصل إلى إتفاق بالعمل بنفس قائمة الموسم الماضي مع إضافة قائمة بمحطات التعبئة التي تم إضافتها حديثاً لهذا الموسم.

وأشار إلى أنه تم الإتفاق أيضاً على إجراء تفتيش على المنتجات المصدرة لعدد من المزارع وذلك عن طريق تقنية الفيديو كونفرانس وذلك لتسهيل إجراءات التصدير مع الإفراج الفوري لكافة شحنات الموالح المصرية الموجودة داخل

أعلنت السيدة /نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نجاح جهود المكاتب التجارية المصرية ببيكين في التوصل إلى إتفاق مع الجمارك الصينية يقضى باستمرار تصدير الموالح المصرية إلى السوق الصيني بنفس قائمة المحطات والمزارع المصرح لها بالتصدير من الموسم الماضي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك لحين اعتماد القائمة الجديدة للموسم الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وفي هذا الإطار أوضح الدكتور/ احمد مغاوري

دياب رئيس التمثيل التجاري أن المكاتب التجارية المصرية بالعاصمة الصينية بيكين تلقت عدد من الإستفسارات والشكاوى من المصدرين المصريين بشأن وجود شحنات من الموالح المصرية لم يتم الإفراج عنها من الموانئ الصينية بداعي طلب الجانب الصيني قائمة بالمحطات والمزارع المعتادة للموسم التصديري الجديد ٢٠٢١/٢٠٢٠ وإضافة متطلبات جديدة خاصة بالتفتيش على المحاصيل المصدرة، لافتاً

قرار وزاري بمد فترة نسيق الاوضاع للمواصفة القياسية الخاصة بمنطبات كفاءة الطاقة للمصابيح و وحدات الاضاءة الكهربائية لمدة عام

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة توفيق الاوضاع الخاصة بتطبيق المواصفة القياسية المصرية رقم ٢٠٢٠/٧٨٢٣ والمتعلقة بمنطبات كفاءة الطاقة للمصابيح

و وحدات الاضاءة الكهربائية لمدة عام أو لحين الانتهاء من تعديل المواصفة القياسية المصرية ايهما اقرب، كما نص القرار على انه فيما يتعلق بالمصابيح يتم الاستمرار بالعمل بالمواصفة القياسية المصرية رقم ٢٠١٤/٧٨٢٣ والخاصة

بمنطبات كفاءة الطاقة للمصابيح الكهربائية وقال المهندس/ اشرف عفيفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ان هذا القرار يستهدف منح المصانع المنتجة فرصة لتوفيق الاوضاع لتطبيق المواصفة المصرية الخاصة في ظل الآثار السلبية التي فرضتها جائحة كورونا على عدد كبير من القطاعات الصناعية، وكذا اتاحة مزيد من الوقت لدراسة كافة الملاحظات والتعليقات الواردة من الشركات والجهات المختلفة والمتعلقة بتعديل المواصفة القياسية المعمول بها حالياً.



في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية غير البنولية لمصر خلال عام ٢٠٢٠



١٧٪ انخفاض في عجز الميزان التجاري و١٢٪ تراجع في الواردات... والصادرات تخطت حاجز الـ ٢٥ مليار دولار

ج.إسماعيل جابر : الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وإيطاليا أهم الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جهود الوزارة في خفض العجز في الميزان التجاري لمصر مع دول العالم خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٧٪ حيث بلغت قيمة العجز ٣٨ مليار و٢٩١ مليون دولار مقابل ٤٦ مليار و٢٢٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩، مشيرة إلى أن هذا التراجع جاء نتيجة للمعدلات الإيجابية التي تحققت في مؤشرات أداء التجارة الخارجية خلال العام الماضي والتي بلغ إجماليها ٨٨ مليار و٨٨٢ مليون دولار.

وقالت الوزيرة إن الصادرات المصرية شهدت تراجعاً طفيفاً بنسبة ١٪ خلال عام ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمتها ٢٥ مليار و٢٩٥ مليون دولار مقابل ٢٥ مليار و٦٣٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ في حين شهدت الواردات تراجعاً كبيراً بنسبة بلغت ١٢٪ حيث بلغت قيمتها ٦٣ مليار و٨٧٧ مليون دولار مقابل ٧١ مليار و٨٦٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩.

وفي هذا الإطار أوضحت جامع أن هذه المؤشرات الإيجابية التي تحققت خلال العام الماضي تؤكد نجاح جهود الحكومة المصرية في التعامل مع تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا والتي ألقت بظلالها على حركة التجارة العالمية، مؤكدة أنه على الرغم من توقف عجلة الإنتاج في العديد من دول العالم إلا أن الصناعة المصرية استطاعت مواجهة هذه الأزمة وذلك بفضل الإجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة منذ بدء الأزمة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتخفيض أسعار الغاز والكهرباء للقطاعات الإنتاجية وكذا طرح العديد من المبادرات لسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين.

وأشارت الوزيرة إلى أن التراجع الكبير في الواردات جاء نتيجة للتوجه نحو البدء في تصنيع عدد من المدخلات ومستلزمات الإنتاج محلياً بدلاً من استيرادها وهو ما يحقق مستهدفات البرنامج القومي الذي أطلقتته الوزارة لتعميق التصنيع المحلي وتشبيك سلاسل التصنيع.

وفي هذا الإطار أوضح المهندس/ إسماعيل جابر، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن هناك عدد من القطاعات التصديرية التي حققت نمواً ملموساً خلال عام ٢٠٢٠ تضمنت صادرات قطاع مواد البناء حيث سجلت ٦ مليار و١٤٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٥ مليار و١٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ أي بنسبة زيادة ٢٠٪ وتضمنت أهم الدول المستقبلية للصادرات المصرية من مواد البناء دولة الإمارات بقيمة ٢ مليار و١٣٩ مليون دولار وكندا بقيمة ٦٣٢ مليون دولار.

كما بلغت صادرات قطاع الصناعات الطبية خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٥٤٨ مليون دولار مقابل نحو ٥٤٠ مليون دولار بنسبة زيادة ١٪ بقيمة ٨ مليون دولار وتضمنت أهم الأسواق المستقبلية للدول للصادرات المصرية من الصناعات الطبية دولة السعودية ٨٤ مليون دولار والجمهورية اليمنية ٥١ مليون دولار والسودان ٤٣ مليون دولار، وبلغت الصادرات المصرية لقطاع الحرف اليدوية خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٠٨ مليون دولار مقارنة بـ ٢٠٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ وتضمنت أهم الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية دولة تركيا بقيمة ٣٢ مليون دولار والسودان بقيمة ٢٤ مليون دولار وألمانيا بقيمة ٢٤ مليون دولار.

وأشار جابر إلى نجاح خطة الوزارة لترشيد الواردات خاصة تلك التي لها مثل محلي وإحلال المنتج المحلي محل المستورد لافتاً إلى أن هناك عدد من القطاعات شهدت وارداتها انخفاضاً ملموساً خلال عام ٢٠٢٠ تضمنت قطاع الملابس الجاهزة الذي انخفضت وارداته بنسبة ٢٤٪ حيث سجلت ٤١٤ مليون دولار مقارنة بنحو ٥٤٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ وسجلت واردات الصناعات اليدوية نسبة انخفاض بلغت ٢١٪ حيث سجلت ٣١٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٠١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ وحققت واردات منتجات قطاع الجلود والاحذية نسبة انخفاض بلغت ٢٠٪ حيث سجلت ١٦٢ مليون دولار مقارنة بـ ٢٠٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩.

وأضاف أن هناك ٥ دول استحوذت أسواقها على ٣٥,٦٪ من إجمالي الصادرات المصرية شملت الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢ مليار و٨٨٢ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٥٦٠ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار وتركيا بقيمة ٦١٤ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٢٦٨ مليون دولار.

وحول أهم الدول المصدرة للسوق المصري أشار جابر إلى أن هناك ٥ دول استحوذت على نسبة ٤١,١٪ من إجمالي الواردات المصرية من الخارج شملت الصين بقيمة ١١ مليار و٥٧٠ مليون دولار والولايات المتحدة بقيمة ٤ مليار و٥٧٧ مليون دولار وألمانيا بقيمة ٣ مليار و٥٥٩ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٣ مليار و١٤٨ مليون دولار وروسيا الاتحادية بقيمة ٢ مليار و٩٣٥ مليون دولار.

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض مع أعضاء لجنة المشروعات المنوسطة والصغيرة ومناهية الصغر بمجلس النواب منظومة تخصيص المجمعات الصناعية الجديدة



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه جاري الانتهاء من إجراءات تخصيص الوحدات الصناعية بالمجمعات الصناعية التي تم طرحها خلال شهر أكتوبر الماضي بمحافظات الإسكندرية، والبحر الأحمر، والغربية، وبني سويف، والمنيا، وسوهاج، والأقصر، حيث بلغ عدد المتقدمين بطلبات لتخصيص الوحدات حتى الآن ٤٠٣ مستثمر بإجمالي ٦٥٠ وحدة.

وقالت الوزيرة إنه روعي في طرح هذه المجمعات تقديم تيسيرات كبيرة وغير مسبوق للمستثمرين شملت تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٠٠٠ جنيه للكراسة إلى ٥٠٠ جنيه وكذا إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، وتكاليف مقابل تقديم العروض فضلاً عن تخفيض قيمة جديدة الحجز من ٥٠ ألف جنيه إلى ١٠ آلاف جنيه، لافتة إلى أنه تم مد فترة الإيجار للوحدة من ٥ سنوات سابقاً إلى ١٠ سنوات بالإضافة إلى إتاحة حصول مستثمر واحد على ٨ وحدات بدلاً من ٤ وحدات سابقاً وإلغاء نظام التوكيلات لتشجيع المستثمرين الجادين فقط على التقدم للحصول على الوحدات الصناعية والبدء في مشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة في اجتماع لجنة المشروعات المنوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجلس النواب برئاسة السيد محمد كمال مرعي رئيس اللجنة، والسيد/ حاتم العشري مستشار وزيرة التجارة والصناعة للاتصال المؤسسي.

وأوضحت الوزيرة أنه بعد طرح هذه المجمعات تم عقد اجتماع بمقر الهيئة العامة للتنمية الصناعية مع عدد من المستثمرين الذي تقدموا لشراء كراسات الشروط ليبحث التحديات التي يواجهونها ومقترحاتهم وآرائهم للتغلب على هذه التحديات حيث تم منحهم فترة سماح مدتها ٦ أشهر لسداد إيجار الوحدات بعد تخصيصها الأمر الذي قوبل بترحيب كبير من المستثمرين وساهم في التخفيف عن كاهل أصحاب المشروعات

إجراءات لتوضيح كافة الأمور المتعلقة بتنفيذ قانون تنمية المشروعات المنوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبما يساهم في تسهيل وتبسيط منظومة الإجراءات لكافة الشرائح التي يستهدفها القانون.

ومن جانبه أشاد النائب محمد كمال مرعي رئيس لجنة المشروعات المنوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجلس النواب بالجهود الكبيرة التي تقوم بها الوزيرة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم لصغار المستثمرين خاصة في ظل التوجه الرئاسي بإقامة مجمعات صناعية في محافظات الجمهورية لخدمة صغار المبتكرين ورواد الأعمال.

وبدوره أوضح اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية إن المجمعات الصناعية التي طرحت مؤخراً كانت على أعلى مستوى من الجودة حيث عملت الهيئة على محورين أساسيين وهما رخصة البناء ورخصة التشغيل من خلال إجراء دراسة كاملة ملف الأثر البيئي وتنفيذ الاشتراطات الخاصة بالحماية المدنية من خلال تزويد كل مجمع جديد بشبكة حريق الأمر الذي يساهم في سرعة استخراج الرخص للمستثمرين، لافتاً إلى أنه تم إتاحة التقدم لشراء كراسة الشروط لـ ٧ مجمعات صناعية الأخيرة بالبطاقة الشخصية لسهولة التقدم حيث قام نحو ١٤٩٠ فرد بشراء الكراسات وجاري حتى الآن التواصل مع كافة المستثمرين الذي اشترتوا الكراسات للرد على استفسارات وتشجيعهم على التقدم بطلبات حجز الوحدات.

الصغيرة وصغار المستثمرين ومنحهم الفرصة لبدء مشروعاتهم ودوران عجلة الإنتاج.

ولفتت جامع إلى أن الوزارة تسعى لتعميق الصناعة المحلية لتقليل فاتورة الواردات وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة من خلال وضع منظومة متكاملة لزيادة الاعتماد على الصناعة المحلية، مشيرة إلى أنه يجري حالياً دراسة تقنين وضع الأراضي الصناعية المطروحة سابقاً حيث سيتم تشجيع المستثمرين الجادين وتقديم الدعم لهم للبدء في المشروعات واستغلال الأراضي المخصصة وعلى الجانب الآخر سيتم اتخاذ إجراء قانوني مع الأراضي التي لم تستغل حتى الآن.

وأشارت الوزيرة إلى أن مشروع مدينة الروبيكي يعد مشروعاً قومياً لم يستهدف فقط نقل مدايغ الجلود من منطقة مجرى العيون إلى مدينة الروبيكي بل استهدف إعادة توطينها وفقاً لأحدث النظم العالمية بما يسمح بإيجاد صناعة متكاملة للجلود وليس الدباغة فقط والتوجه نحو تصدير منتج عالي الجودة.

وفيما يتعلق باللائحة التنفيذية الجديدة لقانون تنمية المشروعات المنوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أوضحت جامع أن اللائحة معروضة حالياً على مجلس الوزراء للموافقة عليها، مشيرة إلى أن هذه اللائحة قد تم إعدادها بالتنسيق والتعاون مع أكثر من ٤٠ جهة ووزارة ومن بينها لجنة المشروعات المنوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجلس النواب.

وأشارت إلى أن هذه اللائحة تعد بمثابة دليل

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً بإعادة تشكيل مجلس تحديث الصناعة برئاسة نورا عبد الله وعضوية ممثلين عن وزارات المالية والنعاون الدولي والجامعات والقطاع الخاص



أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بإعادة تشكيل مجلس تحديث الصناعة برئاسة نورا عبد الله وعضوية كل من الدكتورة/ عبير السعدى رئيس مجلس المشروعات والتنمية والسيد/ أحمد رضا معاون الوزير ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة والسيدة/ رندة حمزة ممثلة عن وزارة التعاون الدولي والدكتور/ أحمد الصباغ ممثلاً عن وزارة المالية والمهندس/ أحمد الصباغ ممثلاً عن الجامعات والمراكز البحثية والسيد/ هاني عماد الدين رئيس القطاع المركزى للتمويل بجهز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (خبير تمويل).

وقد ضم التشكيل الجديد ممثلين عن القطاع الخاص حيث شمل المهندس/ طارق توفيق ممثلاً عن اتحاد الصناعات المصرية والمهندس/ خالد أبو المكارم ممثلاً عن قطاع الصناعات الكيماوية والمهندس/ أشرف الجزايرلي ممثلاً عن قطاع الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية والمهندس/ نديم إلياس ممثلاً عن قطاع صناعات التعبئة والتغليف والسيد/ إيهاب درياس ممثلاً عن قطاع منتجات الأخشاب والأثاث والمهندس/ شريف الصياد ممثلاً عن قطاع الصناعات الهندسية والمهندس/ وليد جمال الدين ممثلاً عن قطاع مواد البناء ونص القرار على أن تكون مدة المجلس ثلاث سنوات على أن يُدعى المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة لحضور اجتماعات مجلس تحديث الصناعة دون أن يكون له صوت معهود في التصويت على القرارات التي يتخذها المجلس.

وقالت جامع أن هذا القرار يأتي في إطار تنفيذ مستهدفات خطة وتوجهات وزارة التجارة والصناعة لتعظيم الاستفادة من خدمات المركز بآتي للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة تنافسية المنتجات الصناعية في السوق المحلي وزيادة معدلات الصادرات الصناعية المصرية للأسواق الخارجية. وأشارت الوزيرة إلى حرصها على ضخ دماء جديدة تساهم في تعزيز دور المركز في تنفيذ خطة الوزارة الهادفة لتعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة للصناعة الوطنية فضلاً عن إستعادة الدور الحيوى للمركز في دعم المؤسسات الصناعية، وخلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الصناعي وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية ومجتمع الأعمال.

ونص قراراً بمد مهلة نفيك الأوضاع للمواصفة القياسية الخاصة بأجهزة إطفاء الحريق اليدوية النى نعمل بالمسحوق الكيماوي الجاف لمدة ٤ أشهر



أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد المهلة الممنوحة للمنتجين والمستوردين لتوفيق الأوضاع بالنسبة للمواصفة الخاصة بأجهزة إطفاء الحريق اليدوية والتي تعمل بالمسحوق الكيماوي الجاف وذلك لمدة أربعة أشهر أخرى تنتهي في ٣٠ أبريل ٢٠٢١ أو لحين الانتهاء من وضع المواصفات القياسية المصرية الجديدة إيهما أقرب والمهندس/ اشرف عفيفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ان هذا القرار يأتي مواكبا للجهود التي تبذلها الهيئة حالياً لإصدار مواصفة قياسية جديدة لأجهزة إطفاء الحريق والتي تعمل بمسحوق كيماوي جاف، مشيراً إلى أنه يجري حالياً العمل على مشروع المواصفة القياسية الجديدة وذلك بالتعاون مع كلية الهندسة جامعة القاهرة ومركز بحوث الفلزات وهيئة الارصاد الجوية والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء واللجنة الهندسية بهيئة المواصفات والجودة.

د. محمود ممتاز رئيساً لمجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية



في إطار حرص وزارة التجارة والصناعة على ضخ دماء جديدة من الكوادر المتخصصة في الهيئات والجهات التابعة أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بتعيين الدكتور/ محمود ممتاز حنفي رئيساً لمجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، على أن يتم العمل بالقرار اعتباراً من أول شهر يناير الجارى وذلك استكمالاً للمدة الباقية لمجلس الإدارة الحالي الصادر بتشكيله قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وقالت الوزيرة إن هذا القرار جاء بهدف الارتقاء بأداء جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال المرحلة المقبلة من خلال إسناد مهام الجهاز لقيادة شابة لها باع طويل في هذا المجال حيث تقلد عدة مناصب في البنك الدولي وكذا عمله كمحاضر في مجال المنافسة بجامعة هامبورج بألمانيا وعدد

من الجامعات المصرية، كما سبق له العمل بجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٨. وأضافت أن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً لتفعيل دور الجهاز في إرساء مبادئ حرية المنافسة العادلة وإرساء قواعد تحكم البيئة الاستثمارية، مشيرة إلى أن الجهاز سيواصل في ظل قيادته الجديدة تنفيذ أهداف القانون وفلسفته الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية، ومكافحة أية ممارسات احتكارية تؤثر على حقوق المستثمرين والاقتصاد والمواطنين، وتحسين بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي، واستقرار الأسواق مما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي. جدير بالذكر أن الدكتور/ محمود ممتاز يتمتع بمؤهلات علمية رفيعة المستوى فهو حاصل على الدكتوراة في قانون المنافسة والاقتصاد من جامعة هامبورج بألمانيا وليسانس حقوق وماجستير في الادارة من الجامعة الألمانية بالقاهرة.

التمثيل التجاري يستضيف الاجتماع الأول لمجلس الأعمال المصري السوداني



في إطار جهود وزارة التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القارة الأفريقية، استضاف جهاز التمثيل التجاري الاجتماع الأول للجانب المصري بمجلس الأعمال المصري السوداني المشترك برئاسة المهندس/ شريف الجبلى. وقال الدكتور/ احمد مغاوري دياب رئيس التمثيل التجاري انه تم الدعوة لعقد هذا الاجتماع بمناسبة اعادة تشكيل الجانب المصري بالمجلس، وذلك بهدف تحديد اولويات العمل للقطاع الخاص المصري مع الجانب السوداني وسبل تعزيز العلاقات التجارية المشتركة مع السودان خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل العلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط الشعبين المصري والسوداني. وأشار إلى ان الاجتماع قد تناول أيضا الاستعدادات الخاصة بمشاركة مصر كضيف شرف معرض الخرطوم الدولي والذي سيعقد خلال الفترة من ٢١-٢٨ يناير الجارى حيث ستشارك مصر باكثر جناح في تاريخ مشاركتها بهذا المعرض، وهو الامر الذي يعكس عمق العلاقات المشتركة بين البلدين الشقيقين. وأوضح مغاوري ان العلاقات المصرية السودانية تشهد مؤخرًا زخماً

سواء في مجال الزيارات الرسمية والحكومية المتبادلة، وزيارات رجال الاعمال، فضلاً عن المشاركة في المعارض التجارية، وتعزيز التجارة الحدودية، بالإضافة الى تنشيط مجلس الاعمال في الجانبين، والتعاون في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطبيقات استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة. وبدوره أكد الدكتور شريف الجبلى رئيس الجانب المصري بمجلس الأعمال المصري السوداني المشترك، حرصه وأعضاء المجلس على المساهمة في احداث نقلة نوعية في مستوى العلاقات التجارية والصناعية المشتركة مع دولة السودان الشقيقة، مشيراً في هذا الإطار الى انه جرى تشكيل لجان متخصصة داخل المجلس لتحديد أوجه التعاون المشترك مع الجانب السوداني. ولفت الى انه سيتم ايضاً رصد اهم التحديات التي تواجه حركة التجارة بين البلدين، بهدف التنسيق مع الحكومة لحل هذه التحديات، وبما يساهم في تدفق وانسياب التجارة البينية والاستثمارات المشتركة في السوقين المصري والسوداني.

ونصدر قراراً بمنح المنتجين والمسنوردين لعدد من السلع الهندسية والكيمائية مهلة ٦ أشهر لتوفير اوضاعهم

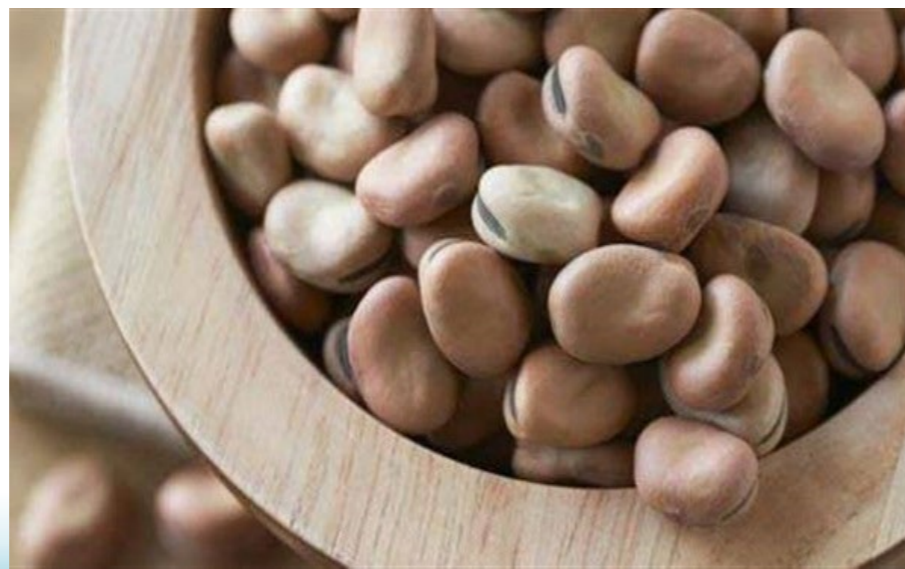


أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمنح المنتجين والمستوردين لعدد من السلع الهندسية والكيمائية مهلة ٦ أشهر لتوفير اوضاعهم طبقاً للمواصفات القياسية المصرية، حيث تتضمن هذه السلع مستلزمات البناء والتي تشمل الكوالين التي تعمل ميكانيكياً والمصدات، ومحطات الترميم بالغاز الطبيعي والتي تشمل محطات تموين المركبات بالغاز الطبيعي المضغوط، ونظم التبريد والمضخات الحرارية والتي تشمل متطلبات الامان والمتطلبات البنائية والتصميم والانشاء والاختبار ووضع العلامات والتوثيق، واسطوانات الغاز والتي تشمل اسطوانات الضغط العالي المتكررة التعينة المستخدمة لتخزين الغاز الطبيعي على متن المركبات لاستعماله كوقود واسطوانات الغاز البترولية المسالة LPG القابلة للنقل متكررة التعينة الملحومة والمصنوعة من الصلب واسطوانات الاستيلين، وسخانات

المياة الفورية التي تعمل بحرق الغاز المستخدمة لتحسين المياة للاغراض المنزلية ومصاعد الركاب والبضائع والتي تشمل دلائل الحركة لكل من الصاعدة وتقل الموازنة ذات مقطع حرف T. وتشمل كافة السلع ايضاً القفازات المطاطية المستخدمة في الاغراض الطبية والتي تشمل قفازات الفحص الطبي للاستخدام لمرة واحدة المصنوعة من لاتكس المطاط أو محلول المطاط، وامان لعب الاطفال والتي تشمل النشاط الحركي للاستخدام العائلي داخل او خارج المنزل، وادوات العناية بالطفل والتي تشمل مشابيات الاطفال الرضع وشيالات الاطفال (شيالات الظهر ذات الاطار الداعم) ، وامان لعب الاطفال والتي تشمل ملونات الاصابع ولعب الترامبولين للاستخدام المنزلي والاسمنت (التقييم والتحقق من انتظام الاداء) واخيراً مواسير الصرف من راتنج متصلب بالحرارة مدعم بالألياف الزجاجية

قرار وزاري باسمرار وقف تصدير الفول بكافة انواعه لمدة ٣ أشهر

أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باستمرار وقف تصدير الفول بكافة أنواعه لمدة ٣ أشهر اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية، كما نص القرار على السماح بتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي والتي تقدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة. وقالت الوزيرة ان هذا القرار جاء بعد تنسيق كامل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية وذلك تنفيذاً للخطة الشاملة للحكومة لتوفير احتياجات المواطنين من السلع وبصفة خاصة السلع الأساسية، وذلك ضمن الاجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد ١٩» خلال المرحلة الحالية.



وزيرة التجارة والصناعة تشارك في فعاليات الندوة الافتراضية حول دور المرحلة الثانية من مبادرة المساعدة من أجل التجارة في الدول العربية «أفنياس ٢» في احناء الآثار السلبية لجائحة كورونا على التجارة في المنطقة العربية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص مصر على تنمية العلاقات التجارية بين دول المنطقة العربية خاصة في ظل التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا والتي أثرت سلباً على حركة التجارة الإقليمية والدولية، مشيرة في هذا الإطار إلى أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات التمويل العربية وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية وكذا المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تبنى مبادرات لتنفيذ مشروعات تنموية تعزز من العمل العربي المشترك وتحقق آمال وطموحات الشعوب العربية.



جاء ذلك في سياق الكلمة التي ألقاها الوزيرة خلال مشاركتها في الندوة الافتراضية التي نظمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول دور المرحلة الثانية من مبادرة المساعدة من أجل التجارة في الدول العربية «أفنياس ٢» في احناء الآثار السلبية لجائحة كورونا على التجارة في المنطقة العربية، شارك في فعاليات الندوة الدكتور/ بندر محمد حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والدكتور/ كمال علي، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمهندس/ هاني سنبل، رئيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورئيس مجلس إدارة أفنياس.

وأشارت إلى أن مصر اعتمدت مع بقية الدول العربية، وثيقة المرحلة الثانية من البرنامج خلال شهر أبريل الماضي، والتي أخذت بعين الاعتبار أولويات مواجهة الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على التجارة الخارجية، مشيدة بالجهود الكبيرة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وقيادتها في عملية التصميم والجهود الكبيرة التي بذلت من أجل إتمام مرحلة التصميم في ظروف مهمة للغاية.

وأعربت جامع عن تطلعها لان يتم البدء في تنفيذ برنامج أفنياس ٢، باعتماد مشروعات تتماشى مع متطلبات جائحة كورونا التي غيرت مسار الاقتصاد العالمي وفرضت واقعا جديدا على القواعد الاقتصادية، مشيرة الى ان القطاعات الرئيسية في مصر والتي تشمل قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة أثرت فيها الجائحة بشكل جذري مما يتطلب حلا جديدة تعتمد على القطاعات الناشئة الجديدة للتجارة الرقمية نفسها كخيار أمثل للمستهلك. وتابعت الوزيرة ان أولويات مصر خلال المرحلة الثانية من البرنامج تشمل مشروعات تحسين قدرات المؤسسات المسؤولة عن تنمية الصادرات وزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز دور مصر مع الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية التي جانب صقل مهارات الشباب والمرأة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى ميكنة ورقمنة العمليات التجارية في القطاعات الحيوية في التجارة الخارجية لمصر والعمل على إزالة العوائق والحواجز أمام النفاذ إلى الأسواق العربية والعالمية ومن جانبه أوضح الدكتور/ بندر محمد حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن المرحلة الثانية من المبادرة تسلط الضوء على سبل تخفيف حدة جائحة كورونا والتي كان لها أثر بالغ على حجم التجارة العالمية وتراجع الصادرات الأمر الذي تأثرت به الدول العربية أيضاً ونتج عنه انخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المنطقة العربية، لافتاً إلى أن برنامج أفنياس ٢ سيعمل بخطة استراتيجية واضحة لاحتواء أزمة فيروس كورونا حيث سيتمنح البرنامج أولوية للقطاعات المتأثرة بالأزمة من خلال تعزيز التجارة العربية في سلاسل التجارة العالمية ودعم تمكين المرأة والشباب وصغار المبتكرين وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير مزيد من فرص العمل، مشيدة في هذا الإطار بالدعم الكبير الذي قدمته السعودية ومصر والإمارات والجزائر وتونس لإنجاح هذا البرنامج.

وقالت الوزيرة ان مصر ساهمت في تأسيس المرحلة الأولى من برنامج أفنياس، إيماناً منها بالعمل العربي المشترك، حيث ساهمت بشكل مباشر في الإشراف على تنفيذه من خلال العضوية في مجلس إدارته، إلى جانب الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة المنفذة للمشروعات والتي بلغ عددها الإجمالي ٢٨ مشروعاً في عدة مجالات متعلقة بالتجارة الخارجية للدول العربية، مشيرة إلى ان مصر استفادت بشكل جيد من المرحلة الأولى لبرنامج أفنياس في عدد من المجالات التي تعكس أولويات قطاع التجارة الخارجية والتي تضمنت تسهيل التجارة ومعالجة التدابير غير التعريفية ورفع المهارات المتعلقة بالصادرات المصرية وتعزيز دور المرأة في التجارة الخارجية، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشروعات المعتمدة لصالح جمهورية مصر العربية ٩ مشروعات تضمنت مشروعات ذات بعد إقليمي، ومشروعات وطنية.

وأوضحت جامع ان المشروعات المشتركة مع الحكومة المصرية حققت نتائج طيبة على الصعيد الميداني والتي تضمنت مشروع تأهيل وتوظيف الشباب في مجال التجارة، والذي نفذه مركز تدريب التجارة الخارجية التابع للوزارة، حيث تم تدريب ٥٢٩ أخصائي تصدير، وتوظيف ٢٤٠ منهم لدى شركات تصدير مصرية، مشيرة الى ان مشروع تحسين أداء ممرات التجارة والنقل بين كل من مصر والسودان من جهة، ومصر والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، قد حقق نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال تعزيز العمليات عبر الحدود، واعتماد إجراءات مبسطة تتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

ونوهت جامع إلى ان المرأة المصرية حظيت بدعم كبير من خلال برنامج أفنياس باعتماد مشروع «المرأة في التجارة العالمية (She Trades)»، الذي يتم تنفيذه حالياً من أجل تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات من دخول الأسواق الخارجية في قطاع الحرف اليدوية، مشيرة إلى

ونصدر قراراً باعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس التعاون الاقتصادي المصري الكويني برئاسة ابراهيم العربي لمدة ثلاث سنوات



اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس التعاون الاقتصادي المصري الكويني برئاسة المهندس/ ابراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ونائب رئيس مجلس ادارة مجموعة توشيبا العربي، وعضوية كل من المهندس/ محمد عبد المنعم شركة اتلانتيك اندستريز ليمتد، والمهندس/ طارق توفيق شركة القاهرة لمجازر الدواجن، والسيد/ محمد حلوة شركة جرين لاند

اجمعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مع سفيرها في مصر السيد/ هشام سفا العضو المنتدب للتجاري وفا بنك في مصر حيث تناول اللقاء سبل الاستفادة من تواجد البنك في دول القارة الافريقية لتعزيز التعاون التجاري والصناعي والاستثماري مع دول القارة خاصة في ظل التوجه الحالي للحكومة المصرية بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي المشترك مع دول القارة الافريقية. حضر اللقاء السيد/ عبد الرافع الهاشمي رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك. وأشارت وزيرة الى حرص الحكومة على زيادة معدلات نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الافريقية وفتح أسواق جديدة بالقارة، مشيرة إلى ان هناك فرصاً كبيرة للاستفادة من البرامج التمويلية والآليات المصرفية للتجاري وفا بنك لزيادة الصادرات المصرية بـ ١٥ دولة افريقية يتواجد بها البنك وبصفة خاصة دول غرب افريقيا.

اجمعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مع سفيرها في مصر السيد/ هشام سفا العضو المنتدب للتجاري وفا بنك في مصر حيث تناول اللقاء سبل الاستفادة من تواجد البنك في دول القارة الافريقية لتعزيز التعاون التجاري والصناعي والاستثماري مع دول القارة خاصة في ظل التوجه الحالي للحكومة المصرية بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي المشترك مع دول القارة الافريقية. حضر اللقاء السيد/ عبد الرافع الهاشمي رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك. وأشارت وزيرة الى حرص الحكومة على زيادة معدلات نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الافريقية وفتح أسواق جديدة بالقارة، مشيرة إلى ان هناك فرصاً كبيرة للاستفادة من البرامج التمويلية والآليات المصرفية للتجاري وفا بنك لزيادة الصادرات المصرية بـ ١٥ دولة افريقية يتواجد بها البنك وبصفة خاصة دول غرب افريقيا.

اجمعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مع سفيرها في مصر السيد/ هشام سفا العضو المنتدب للتجاري وفا بنك في مصر حيث تناول اللقاء سبل الاستفادة من تواجد البنك في دول القارة الافريقية لتعزيز التعاون التجاري والصناعي والاستثماري مع دول القارة خاصة في ظل التوجه الحالي للحكومة المصرية بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي المشترك مع دول القارة الافريقية. حضر اللقاء السيد/ عبد الرافع الهاشمي رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك. وأشارت وزيرة الى حرص الحكومة على زيادة معدلات نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الافريقية وفتح أسواق جديدة بالقارة، مشيرة إلى ان هناك فرصاً كبيرة للاستفادة من البرامج التمويلية والآليات المصرفية للتجاري وفا بنك لزيادة الصادرات المصرية بـ ١٥ دولة افريقية يتواجد بها البنك وبصفة خاصة دول غرب افريقيا.

قرار وزاري بمد فترة الصلاحية للاسماك والكبدة المجمدة

ع. اشرف عفيفي: القرار يستهدف استقرار سلاسل الادماء والنوريد وثلبية احنياجان المسنهلك المصري

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة الصلاحية لكل من الاسماك المجمدة والكبدة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣-٢٠٠٨/٢ للاسماك المجمدة تسعة أشهر والكبدة المجمدة لمدة عشرة أشهر من تاريخ الذبح، على ان يعمل بهذا القرار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.



اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة الصلاحية لكل من الاسماك المجمدة والكبدة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣-٢٠٠٨/٢ للاسماك المجمدة تسعة أشهر والكبدة المجمدة لمدة عشرة أشهر من تاريخ الذبح، على ان يعمل بهذا القرار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة الصلاحية لكل من الاسماك المجمدة والكبدة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣-٢٠٠٨/٢ للاسماك المجمدة تسعة أشهر والكبدة المجمدة لمدة عشرة أشهر من تاريخ الذبح، على ان يعمل بهذا القرار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع مسئولى التجارى وفا بنك الاستفادة من البرامج التمويلية والآليات المصرفية للبنك في تعزيز التواجد المصري في الاسواق الافريقية



اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس التعاون الاقتصادي المصري الكويني برئاسة المهندس/ ابراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ونائب رئيس مجلس ادارة مجموعة توشيبا العربي، وعضوية كل من المهندس/ محمد عبد المنعم شركة اتلانتيك اندستريز ليمتد، والمهندس/ طارق توفيق شركة القاهرة لمجازر الدواجن، والسيد/ محمد حلوة شركة جرين لاند

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة الصلاحية لكل من الاسماك المجمدة والكبدة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣-٢٠٠٨/٢ للاسماك المجمدة تسعة أشهر والكبدة المجمدة لمدة عشرة أشهر من تاريخ الذبح، على ان يعمل بهذا القرار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة الصلاحية لكل من الاسماك المجمدة والكبدة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣-٢٠٠٨/٢ للاسماك المجمدة تسعة أشهر والكبدة المجمدة لمدة عشرة أشهر من تاريخ الذبح، على ان يعمل بهذا القرار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد فترة الصلاحية لكل من الاسماك المجمدة والكبدة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣-٢٠٠٨/٢ للاسماك المجمدة تسعة أشهر والكبدة المجمدة لمدة عشرة أشهر من تاريخ الذبح، على ان يعمل بهذا القرار حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

ونبحث مع سفير سويسرا في مصر سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة حرص الحكومة على توسيع نطاق التعاون مع سويسرا في مختلف المجالات الاقتصادية خاصة التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين والاتفاق على رؤية مشتركة بشأن آفاق التعاون المستقبلي على الصعيد الاقتصادي لما يضمن تحقيق تطلعات حكومتي ومجمعي الأعمال بالبلدين، لافتة إلى حرص مصر على تفعيل اتفاقية الإفتا الموقعة بين مصر ودول تجمع الإفتا وتيسير نفاذ الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية والتجارية والغذائية.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع السيد/ بول جارنييه، سفير سويسرا في مصر لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، شارك في اللقاء السيد/ إبراهيم السجيني مساعد وزير التجارة والصناعة للشئون الاقتصادية ورئيس قطاع المعالجات التجارية والدكتور/ أحمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري، والسيدة/ فالييري ليختنتي، مديرة مكتب التعاون الدولي بالسفارة السويسرية بالقاهرة.

وقالت الوزيرة إن اللقاء استعرض نتائج المباحثات التي تم عقدها مع المستشار الفيدرالي/ جي بارميلان، نائب رئيس المجلس الفيدرالي وزير الشؤون الاقتصادية والتعليم والبحث السويسري والذي زار مصر خلال شهر فبراير من العام الماضي على رأس وفد سويسري كبير يضم مسؤولين حكوميين وأعضاء من البرلمان السويسري وعدد من قادة الأعمال بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وامكانيات توفير منصة للشركات السويسرية لاستكشاف فرص الاستثمار والتجارة في مصر.

وأوضحت جامع أن الجانب المصري يتطلع لتوطيد أواصر التعاون مع سويسرا خاصة على الصعيدين التجاري والاستثماري، والتأكيد على تقدير الجانب المصري للشراكة الاستراتيجية بين الدولتين والحاجة لتضافر الجهود الدولية لتحقيق التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا، مشيرة إلى أهمية تعزيز التعاون مع الجانب السويسري

الميزان التجاري بين مصر ودول تجمع الإفتا وضرورة تكثيف التعاون لعقد سلسلة من الفعاليات الهادفة إلى تعريف مجتمع الأعمال المصري باشتراطات التصدير إلى أسواق الإفتا والمزايا التي يكفلها الاتفاق للصادرات المصرية مع التركيز على القطاعات ذات الأهمية النسبية لمصر وبحث إمكانيات أن يتم على هامش هذه الفعاليات تنظيم لقاءات بين مجتمعي الأعمال من الجانبين، مشيرة إلى حرص الجانب المصري على انسياب حركة التبادل التجاري بين مصر وأسواق تجمع الإفتا خلال المرحلة المقبلة.

ومن جانبه أكد السيد/ بول جارنييه، سفير سويسرا في مصر حرص بلاده على تعميق آفاق التعاون الاقتصادي المشترك مع مصر لا سيما في ظل العلاقات الاستراتيجية التي تربط البلدين، مشيراً إلى أن مصر تحظى بمكانة خاصة لدى المستثمر السويسري خاصة أنها تمثل نافذة تصديرية رئيسية لاسواق دول القارة الأفريقية، كما تعد أكبر سوق للصادرات السويسرية في القارة.

وأشاد جارنييه بالدور الكبير والجهود التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة لدعم قطاع الصناعة والاقتصاد المصري خلال أزمة انتشار فيروس كورونا، لافتة إلى حرصه على تعزيز التواصل مع الوزارة من خلال عقد لقاء دوري لبحث مستجدات التعاون بين الجانبين المصري والسويسري والعمل على تذليل العقبات التي قد تواجهها الشركات السويسرية المستثمرة في مصر.

في استجابة عاجلة لشكاوى ذوي الإعاقة وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً بإجراء تعديل في المادة ٢٢ من لائحة القواعد المنفذة لاحكام قانون الاسنيراد والتصدير



اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من لائحة القواعد المنفذة لاحكام قانون الاستيراد والتصدير. وقالت الوزيرة أن التعديلات الجديدة تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة باستيراد سيارات ووسائل نقل فردية دون اشتراط أن تكون مجهزة تجهيزاً طبيعياً خاصاً وذلك حتى يتسنى لهم استيراد سيارة يقودها لهم الغير ووفقاً لما تقره الجهات الطبية المعنية، مؤكدة حرص الحكومة على ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنحهم مزيد من التسهيلات في كافة النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية وغيرها من مناحي الحياة.

وأوضحت جامع ان التعديل الجديد ينص على استبدال الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من لائحة القواعد المنفذة لاحكام قانون الاستيراد والتصدير لتشترط بالنسبة لسيارات الركوب ان تكون مستوفاه شرط العمر وفقاً لاحكام الملحق رقم ٣ بهذه اللائحة في تاريخ الشراء او التملك او الشحن ويتبث الشراء بفاتورة موثقة في تاريخ معاصر لتاريخ الشراء بما لا يجاوز ٣ أشهر كما يثبت التملك بتقديم رخصة تسيير باسم المستورد او شهادة معتمدة وموثقة صادرة من ادارة المرور بالدولة التي كان يعمل بها ويستثنى من ذلك سيارات الركوب الواردة باسم المرضى او

المعاقين المستوفين لاحكام قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ على ان يتم اخطار المرور المختص بعدم ترخيص السيارة لغير المفرج باسمه قبل مضي ثلاث سنوات على الأقل.

تاريخ معاصر لتاريخ الشراء بما لا يجاوز ٣ أشهر كما يثبت التملك بتقديم رخصة تسيير باسم المستورد او شهادة معتمدة وموثقة صادرة من ادارة المرور بالدولة التي كان يعمل بها ويستثنى من ذلك سيارات الركوب الواردة باسم المرضى او

ونصدر قراراً بتعديل رسم الصادر على صادرات الأسمدة الأزوتية

من رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب بكميات وأنواع الأسمدة المنتجة شهرياً معتمدة من مراقب حسابات وشهادة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تفيد قيام الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتوريد الحصة الشهرية المقررة عليها . وأضاف السجيني أن رسم الصادر المقرر على الأسمدة الأزوتية ينظم عمليات تصديرها ويوفر الحصة الشهرية المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مشيراً إلى أن القرار يتيح للشركات المنتجة للأسمدة الأزوتية إمكانية تصدير الكميات الفائضة بعد توريد الحصة المقررة عليها شهرياً



وإستصلاح الأراضي لتوفير كافة احتياجات البلاد من الأسمدة الأزوتية، مشيراً إلى أن القرار يلزم الشركات المصدرة بتقديم عدد من المستندات للجمرك تشمل شهادة

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باستمرار فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الأزوتية المقرر بالقرار الوزاري رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨ على أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع ٢٥٠ جنيهًا للطن ويعمل وقال السيد / إبراهيم السجيني مساعد وزيرة للشئون الاقتصادية أن القرار - والذي يعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره - يعفي من هذا الرسم الكميات التي تصدرها شركات إنتاج الأسمدة الأزوتية والتي تمثل الفرق بين كميات الإنتاج الشهرية وما يتم تسليمه وفقاً للبرامج والشروط التي تضعها وزارة الزراعة

وزيرة التجارة والصناعة نبحت مع رئيس بنك التنمية الصناعية اناحة برامج تمويلية وآليات مصرفية لدعم القطاع الاناجي والتصدير



السداد النقدي الفوري لمستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات والتي تم من خلالها سداد حوالي ١٣,٢ مليار جنيه خلال شهرين فقط. ومن جانبها أكدت السيدة / غادة البيلي رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية حرص البنك على المشاركة الفعالة في تنفيذ خطط الدولة لاقامة المشروعات القومية وتنمية وتطوير المشروعات الانتاجية، وكذا كافة المبادرات المتعلقة بصناعة السيارات وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة مشيرة الى ان البنك يعمل حاليا على تنوع محفظة القروض والتوسع في البرامج التمويلية لكافة القطاعات الصناعية والتصديرية والتي تأتي على رأس اولويات خطة عمل البنك خلال المرحلة الحالية. وأشارت الى سعي البنك لتقديم خدمات بنكية متميزة لمجتمع الاعمال من خلال فروع البنك المنتشرة في معظم محافظات الجمهورية وبصفة خاصة منطقة الصعيد، مؤكدة حرص البنك على تعزيز التعاون مع كافة المستثمرين والمصدرين ومنظمات الأعمال لتعظيم الاستفادة من امكانات البنك التمويلية في دعم الصناعة الوطنية.

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع السيدة/ غادة البيلي رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية حيث تناول اللقاء سبل تعظيم الاستفادة من البرامج التمويلية والآليات المصرفية التي يتيحها البنك لتحقيق خطط ومستهدفات الحكومة لتنمية القطاع الانتاجي وعلى رأسه القطاع الصناعي وكذا المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الطموحة لمضاعفة الصادرات المصرية لمختلف الاسواق العالمية، حضر اللقاء السيد/ حمدى عزام نائب رئيس مجلس ادارة البنك. وقالت الوزيرة ان التمويل يمثل أحد أهم العناصر المؤثرة في تنفيذ خطط الدولة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ومن ثم فإن الوزارة حريصة على التواصل الدائم مع البنك المركزي وكافة البنوك ومن بينها بنك التنمية الصناعية والذي يعد إحدى ركائز الجهاز المصرفي المصري وذلك بهدف اتاحة المزيد من الآليات التمويلية لقطاع الصناعة بكافة شرائحه الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمساهمة في ايجاد كيانات صناعية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع السيدة/ غادة البيلي رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية حيث تناول اللقاء سبل تعظيم الاستفادة من البرامج التمويلية والآليات المصرفية التي يتيحها البنك لتحقيق خطط ومستهدفات الحكومة لتنمية القطاع الانتاجي وعلى رأسه القطاع الصناعي وكذا المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الطموحة لمضاعفة الصادرات المصرية لمختلف الاسواق العالمية، حضر اللقاء السيد/ حمدى عزام نائب رئيس مجلس ادارة البنك. وقالت الوزيرة ان التمويل يمثل أحد أهم العناصر المؤثرة في تنفيذ خطط الدولة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ومن ثم فإن الوزارة حريصة على التواصل الدائم مع البنك المركزي وكافة البنوك ومن بينها بنك التنمية الصناعية والذي يعد إحدى ركائز الجهاز المصرفي المصري وذلك بهدف اتاحة المزيد من الآليات التمويلية لقطاع الصناعة بكافة شرائحه الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمساهمة في ايجاد كيانات صناعية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير

افتتاح أول معمل مصرى لإخبار البطاريات المخصصة للسيارات الكهربائية بفرع هيئة الرقابة على الصادرات والواردات بميناء بورسعيد

في تحول مصر لتصنيع وتصدير هذه النوعية من السيارات إلى أسواق دول المنطقة، مؤكداً دعم الهيئة لهذا التوجه من خلال إجراء عمليات الفحص والاختبارات المختلفة بدقة وجودة عالية وفي أقل وقت ممكن للتأكد من مطابقة العينات والخامات والسلع والمنتجات المحلية والمستوردة للمواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة والأمان حيث تعمل على توفير مجموعة من المعامل المتطورة والمعتمدة دولياً بما يساهم في فتح أسواق جديدة وزيادة تواجدها في حماية المستهلك من المنتجات الرديئة غير مطابقة للمواصفات وتوفير منتجات ذات جودة عالية بالأسواق

ومن جانبه أشاد اللواء عادل الغضبان محافظ بورسعيد بما شهدته المحافظة من تطوير لمعامل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات واستخدام أحدث الأجهزة والتقنيات لحماية السوق المصرية والمستهلك من دخول السلع والمنتجات الغير مطابقة للمواصفات المصرية والعالمية.



الكهربائية بفرع الهيئة ببورسعيد بعد استكمالاً لخطة تطوير كافة المعامل الصناعية بالهيئة، مشيراً الى ان المعمل يعتبر الأول من نوعه في جمهورية مصر العربية القادر على إجراء كافة الاختبارات في هذا الشأن. وأشار الى حرص الهيئة على دعم مبادرة توطین صناعة السيارات في مصر والتي تأتي ضمن الاستراتيجية الوطنية لتعظيم المنتج المحلي والتوجه نحو إنتاج السيارات العاملة بالطاقة النظيفة باستخدام الكهرباء والتي تساهم

في إطار تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي بإنشاء معامل مركزية بالموانئ المحورية لتسريع إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي لكافة البضائع وقرارات السيد رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن وكذلك حرص السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على تطوير كافة المعامل بجميع الجهات التابعة للوزارة أفتتح اللواء/ إسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات يرافقه اللواء عادل الغضبان محافظ بورسعيد واللواء محمد براهيم

نائب رئيس الهيئة الاقتصادية لقناة السويس معمل البطاريات الحامضية والبطاريات المخصصة للسيارات الكهربائية بمبنى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فرع بورسعيد وقال اللواء إسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إن افتتاح معمل البطاريات الحامضية والبطاريات عديمة الانسكاب والبطاريات المخصصة للسيارات

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً بتعيين ممدوح سالمان قائماً بأعمال رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة تنمية الصادرات



وكذا منظمات الاعمال والاتحادات الصناعية والتجارية. جدير بالذكر أن الوزير مفوض تجاري/ ممدوح سالمان قد تقلد عدة مناصب في السلك التجاري حيث تقلب بين سفارات مصر في دول فنلندا وأستراليا وزامبيا والمجر وبولندا والسنغال كما شغل منصب رئيس المكتب الاقتصادي والتجاري بالسفارة المصرية في الصين.

هذا وقد عمل سالمان أيضاً بجهاز التمثيل التجاري بإدارات المكتب الفني وشؤون أوروبا والأمريكيتين ونائبا لمدير إدارات الاتحاد الأوروبي وترويج الاستثمار ومديرا لإدارات الدول الأفريقية ودول شمال أفريقيا.

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بتعيين الوزير مفوض تجاري ممدوح سالمان للقيام بأعمال رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة تنمية الصادرات لمدة ٦ أشهر.

وقالت الوزيرة إن هذا القرار يأتي في إطار توجه الوزارة للاستعانة بكوادر متميزة على رأس الجهات والهيئات التابعة لها للمساهمة في تنفيذ خطة الوزارة لتعزيز الصادرات المصرية، لافتة إلى أن القيادة الجديدة على قدر كبير من الكفاءة والخبرة التي ستسهم في تعزيز دور الهيئة بهدف تعظيم الاستفادة من كافة الامكانيات المتوافرة في الجهات المعنية بالتصدير والتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة ومنها المجلس التصديرية والمكاتب التجارية بالخارج

مصر والسودان... علاقات تاريخية وآفاق واعدة للتعاون الإقتصادي بين البلدين الشقيقين

الاقتصادي المشترك بين مصر والسودان وسبل تعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين البلدين الشقيقين الى جانب بحث امكانيات تحقيق التكامل الصناعي علي المستويين الثنائي والقاري، وتضمنت الزيارة ايضاً ترأس الوزيرة ونظيرها السوداني لفعاليات الاجتماع الاول لمجلس الاعمال المصري السوداني المشترك.

قامت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بزيارة ناجحة للعاصمة السودانية الخرطوم علي رأس وفد رفيع المستوى استهدفت المشاركة بفعاليات الدورة الـ ٣٨ لمعرض الخرطوم الدولي والذي عقد خلال الفترة من ٢١-٢٨ يناير الماضي بمشاركة دولية واسعة ومشاركة مصر كضيف شرف المعرض كما تضمنت الزيارة مباحثات مكثفة مع وزراء الحكومة السودانية حول مستقبل التعاون

وصول الخرطوم ونصريحات لوسائل الاعلام السودانية

وعقب وصولها مطار الخرطوم الدولي أدلت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بتصريحات لعدد من وسائل الاعلام السودانية اكدت خلالها عمق ٣٨ معرض الخرطوم الدولي. واستراتيجية العلاقات المصرية السودانية وأشارت الي ان زيارتها للسودان تأتي في اطار مشاركة مصر كضيف شرف الدورة

افتتاح فعاليات الدورة ٣٨ لمعرض الخرطوم الدولي

العالي والانتاج الحربي والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العربية للتصنيع.

ويعد الجناح المصري بالمعرض المشاركة الأكبر لمصر في معرض الخرطوم الدولي حيث أقيمت على مساحة ٤٦٨ م٢ ويضم ٢١ شركة يغطي نشاطها الإنتاجي قطاعات متعددة متوقعة حيث شهد الجناح المصري إقبال كبير لزوار المعرض والذي ضم منتجات لـ ١٤ دولة مشاركة من بينها إيطاليا وهولندا واندونيسيا والهند وباكستان ونيجيريا وأوغندا وأثيوبيا وكينيا بالإضافة إلى مصر ضيف شرف المعرض.

مصر بفعاليات معرض الخرطوم الدولي كضيف شرف المعرض عمق ومثانة العلاقات المشتركة بين القيادة السياسية وحكومتى البلدين في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة. وقد شاركت مصر بدورة هذا العام بوفد يضم أكثر من ٦١ عارض يمثلون ٢١ شركة عارضة تغطي العديد من القطاعات التجارية والخدمية تشمل قطاعات الصناعات الهندسية والصناعات الغذائية والتشييد والبناء والصناعات الكيماوية والحاصلات الزراعية وصناعة الجلود فضلاً عن مشاركة عدد من الجهات الحكومية مثل وزارتي التعليم

شاركت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بفعاليات افتتاح فعاليات الدورة الـ ٣٨ من معرض الخرطوم الدولي وذلك بحضور السفير عمر ماتييس وزير شئون مجلس الوزراء نائباً عن الدكتور عبدالله حمدوك رئيس مجلس الوزراء السوداني وعدد من الوزراء بدولة السودان و السفير/ حسام عيسى سفير مصر لدى السودان وقد أكدت جامع حرص الحكومة على تعزيز معدلات التجارة البينية بين الدول الإفريقية وتحقيق التكامل الصناعي القاري المشترك وبصفة خاصة مع دولة السودان الشقيقة، حيث تعكس مشاركة



زيارة ناجحة لوزيرة التجارة والصناعة للسودان للمشاركة بفعاليات معرض الخرطوم الدولي وترأس اجتماعات مجلس الأعمال المشترك مباحثات مكثفة مع كبار المسؤولين بالحكومة السودانية

مباحثات مكثفة مع وزراء الحكومة السودانية

وقد أجرت السيدة نيفين جامع سلسلة مباحثات مكثفة مع عدد من وزراء الحكومة السودانية استهلتها بلقاء موسع مع السيد/ مدني عباس مدني وزير الصناعة والتجارة والمهندس هاشم محمد بن عوف وزير البنية التحتية والنقل السودانيين تناول مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدين وآخر مستجدات العمل المشترك في القطاعين التجاري والصناعي



ومجالات النقل أيضا حيث اكدت دعم مصر الاقتصادي الكامل للسودان الشقيق خلال الفترة الانتقالية و ترحيب مجتمع الأعمال المصري للدخول في شراكات مع نظيره السوداني وفقا للمشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية التي تستهدفها السودان خلال الفترة القادمة.

وتناولت المباحثات تطورات انشاء المنطقة الصناعية المصرية بالسودان ، حيث تم الانتهاء من دراسة الجدوى الخاصة بالمنطقة وجرى التنسيق مع الجانب السوداني لادخال هذا الامر حيز التنفيذ خلال المرحلة القريبية المقبلة حيث ستسهم هذه المنطقة في اقامة مشروعات صناعية مشتركة بين رجال القطاع الخاص في البلدين وهو الامر الذي يحقق مستهدفات حكومتي البلدين نحو التكامل الاقتصادي القائم على تحقيق المصلحة المشتركة للجانبين .

وتطرق للقاء الى امكانيات تسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين خلال المرحلة المقبلة حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي نحو ٨٦٢ مليون دولار، منها ٤٩٦ مليون دولار صادرات مصرية للسودان، و٣٦٦ مليون دولار واردات حيث تتضمن اهم بنود التبادل التجاري بين البلدين الكيماويات والمنتجات المصنعة والالات والمعدات والمواد الغذائية والمنسوجات ووسائل النقل والحيوانات الحية والمنتجات الزراعية وقد تناولت مباحثات جامع مع المهندس هاشم محمد بن عوف سليمان وزير البنية التحتية والنقل السوداني امكانيات مشاركة شركات القطاع الخاص المصرية بمشروع تطوير مثلث العاصمة السودانية والذي يشمل مناطق الخرطوم وأم درمان وبحري ويتضمن اعادة رصف الطرق وانشاء عدة كباري وتجديد شبكات الصرف الصحي حيث ان هناك

والسودان من خلال بدء تعاون مشترك لتصنيع هذه الخامات لزيادة قيمتها المضافة خاصة في ظل توافر خبرات كبيرة في هذا المجال بالبلدين واستغلالا تمتلكه الدولتان من امكانات تؤهلها لكونا مركزا اقليميا ودوليا للطاقة والتعدين.

كما عقدت جامع لقاء مع المهندس / خيرى عبد الرحمن وزير الطاقة والتعدين السوداني تناول بحث امكانية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجال تصنيع الخامات التعدينية للاستفادة من الخامات التعدينية المتاحة بمصر



نرأس الإجتماع الأول لمجلس الأعمال المصري السوداني المشترك

ترأست السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ونظيرها السوداني السيد/ مدني عباس مدني وزير الصناعة والتجارة السوداني فعاليات الاجتماع الأول لمجلس الأعمال المصري السوداني المشترك والذي أقيم على هامشه ملتقى الأعمال المصري السوداني والذي نظمه اتحاد اصحاب العمل السوداني برئاسة السيد / هشام صلاح مطر وذلك بحضور السفير /حسام عيسى سفير مصر لدى السودان والدكتور/ شريف الجبلى رئيس الجانب المصري بمجلس الأعمال المصري السوداني ، حيث أكدت حرص الحكومة المصرية على

تفعيل دور مجلس الأعمال المصري السوداني في تعزيز أطر العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وذلك باعتباره أحد أهم أدوات الحوار الاستراتيجي المشترك ، كما ان عقد الاجتماع الأول لمجلس الأعمال - بعد إعادة تشكيكه - رغم تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد تعكس الرغبة المشتركة لدوائر الاعمال بمصر والسودان في بدء مشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والسوداني على حد سواء.

وقد اكد الاجتماع أهمية تفعيل دور مجلس الأعمال المصري السوداني المشترك في استشراف افاق جديدة للتعاون التجاري والصناعي بين البلدين، وتبني عدة محاور لتعزيز التعاون المشترك تشمل تكثيف الجهود التنسيقية لدعم التعاون بين الشركات وتجمعات الأعمال المصرية والسودانية، وإعداد خطة تحرك تنسيقية مشتركة تهدف إلى توعية دوائر الأعمال بالبلدين بأهم الفرص التجارية المتاحة بالقطاعات ذات الاهتمام المشترك ، الى جانب بحث فرص تعزيز الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي تتيحها اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب

الإفريقي (الكوميسا) لدفع معدلات التبادل التجاري بين البلدين، والتغلب على آية عقبات من شأنها أن تعيق انسياب حركة التجارة بالإضافة الي تكثيف مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال بالبلدين بأهم الفعاليات التجارية والاقتصادية المقرر اقامتها خلال الفترة المقبلة والبناء على النتائج الإيجابية المتحققة بالإضافة الى التركيز على بحث سبل تعزيز التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات المصرية والسودانية لتنفيذ مشروعات صناعية مشتركة بالبلدين تخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بكلا البلدين.



وواصلت الوزيرة مباحثاتها مع وزراء الحكومة السودانية حيث عقدت لقاء موسعا مع الدكتورة هبة محمد علي وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية ، تناول سبل تنمية وتطوير مجالات التعاون المشترك في كافة المجالات الاقتصادية. حيث استعرض اللقاء المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية للسودان خلال الفترة القادمة وكذا التعرف على التوجه الاقتصادي لدولة السودان خلال المرحلة المقبلة خاصة بعد رفع العقوبات الدولية وما يمكن لمصر من تقديمه دعما للسودان في مجال خطط الإصلاح الاقتصادي، فضلا عن بحث أهمية ازالة المعوقات التجارية التي تقف حائلا امام تدفق السلع بين البلدين وبصفة خاصة بعض السلع التي يتم فرض ضريبة جمركية كبيرة عليها .



التجربة المصرية في هذا الشأن وكذا تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجالات انشاء وادارة المجمعات الصناعية و المناطق الحرة .

كما تناول اللقاء امكانية دعم مصر لدولة السودان الشقيقة فيما يتعلق بصياغة خريطة استثمارية صناعية والاستفادة من

وقد وقعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمهندس/ مدني عباس مدني، وزير الصناعة والتجارة السوداني خلال الزيارة مذكرة تفاهج لإنشاء مجموعة عمل مشتركة لتعزيز التعاون في مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقطاع الصناعات اليدوية والحرفية.



«جامع»: قريباً.. تنفيذ المنطقة الصناعية المصرية بالسودان



كتب صلاح السعدني، أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، دعم مصر الاقتصادي الكامل للسودان الشقيق خلال الفترة الانتقالية، مشيرة إلى ترحيب مجتمع الأعمال المصري للدخول في شركات مع نظيره السوداني وفقاً للمشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية التي تستهدفها السودان خلال الفترة القادمة.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدها الوزيرة مع كل من مدني عباس مدني وزير الصناعة والتجارة والمهندس هاشم محمد بن عبد الرحمن مدير عام الهيئة العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

مباحثات مصرية - سودانية بالخرطوم لدعم التعاون الاقتصادي

جامع: توفير احتياجات الأश्قاء وتطوير صناعة النسيج

أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ودعم مصر الاقتصادي الكامل للسودان الشقيق وأشارت إلى ترحيب مجتمع الأعمال المصري بالدخول في شركات مع نظيره السوداني وفقاً للمشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية التي تستهدفها السودان خلال الفترة القادمة.

وأكدت أن هذه المنطقة ستسهم في إقامة مشروعات صناعية مشتركة بين رجال القطاع الخاص في البلدين وهو الأمر الذي يحقق مستهدفات حكومي البلدين نحو التكامل الاقتصادي القائم على تحقيق الصلة المشتركة للجانين.

الانتهاء من دراسة جدوى إنشاء منطقة صناعية مصرية في السودان

كتبت- أميرة صالح، أكدت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، الانتهاء من دراسة جدوى إنشاء منطقة صناعية مصرية في السودان، مشيرة إلى ترحيب مجتمع الأعمال المصري بالدخول في شركات مع نظيره السوداني وفقاً للمشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية التي تستهدفها السودان خلال الفترة القادمة.

وأكدت أن هذه المنطقة ستسهم في إقامة مشروعات صناعية مشتركة بين رجال القطاع الخاص في البلدين وهو الأمر الذي يحقق مستهدفات حكومي البلدين نحو التكامل الاقتصادي القائم على تحقيق الصلة المشتركة للجانين.



ختام زيارة «جامع»... تعزيز الشراكة والتعاون الاقتصادي بين القاهرة والخرطوم

أكدت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، دعم مصر الاقتصادي الكامل للسودان الشقيق خلال الفترة الانتقالية، مشيرة إلى ترحيب مجتمع الأعمال المصري للدخول في شركات مع نظيره السوداني وفقاً للمشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية التي تستهدفها السودان خلال الفترة القادمة.

٢١ شركة مصرية تشارك في الدورة الـ ٣٨ لمعرض الخرطوم الدولي

كتبت- محمد الهجر، شاركت مصر في فعاليات الدورة الـ ٣٨ لمعرض الخرطوم الدولي، أسس الأول، حيث ضم المعرض نحو ٦١ عرضاً يمثلون ٢١ شركة تغطي العديد من القطاعات التجارية والخدمية، والتي تشمل قطاعات التصنيع والبناء والصناعات الكيماوية والهندسية والصناعات الغذائية والتشييد والزراعية وصناعة الجلود فضلاً عن مشاركة عدد من الجهات الحكومية، مثل وزارتي التعليم العالي والإنتاج الحربي والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتصنيع، حسب بيان لوزارة الصناعة.

اهتمام كبير من وسائل الإعلام السودانية بزيارة وزيرة التجارة والصناعة للعاصمة الخرطوم



فضلا عن مقابلة مع مندوب وكالة انباء الشرق الاوسط بالخرطوم.

أجرت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة عدد من المقابلات مع وسائل الاعلام السودانية سواء صحف او قنوات تلفزيونية او وكالات انباء . وقد شملت قناة الخرطوم الفضائية ، قناة سودانية ٢٤ ، وكالة الانباء السودانية «سونا»، جريدة السودان الدولية ، وصحف الحاكم والاهرام اليوم والمواكب والجريدة



علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. وقد تمكنت ٢١٢ منشأة صناعية على مستوى الجمهورية من اجتياز التقييم بنجاح. سنقوم بعرض نبذة مختصرة عن عدد من المنشآت الحاصلة على العلامة في مجالات متنوعة.

ايجيترافو للصناعات الكهربائية، مجموعة ايجيترافو

تاريخ التأسيس: 2007
تاريخ الحصول على العلامة: 2020
نوع المنتج: صناعة المحولات الكهربائية الجافة حتى 3.6 ميجا فولت أمبير.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <https://egytrafo.com>

ايجيترافو للصناعة متخصصين في صناعة وصيانة المحولات الكهربائية الجافة حتى 3.6 ميجا فولت أمبير وجهد 33 كيلو فولت بمصانع الشركة في مدينة بدر الصناعية كما أن الشركة حاصلة على اعتماد المعامل الدولية. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001, ISO 14001, OHSAS 18001

ايجيترافو للصناعات الكهربائية، مجموعة ايجيترافو

تاريخ التأسيس: 2011
تاريخ الحصول على العلامة: 2020
نوع المنتج: محولات زيتية وبطاريات نيكل كاديوم بالإضافة الى معمل اختبارات.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <https://egytrafo.com>

ايجيترافو للصناعات الكهربائية متخصصين في صناعة المحولات الزيتية حتى 15 ميجا فولت أمبير وجهد حتى 33 كيلو فولت وأيضاً بطاريات نيكل كاديوم حتى 800 أمبير ساعة بمصانع الشركة في مدينة بدر الصناعية بالإضافة لوجود معمل اختبار المحولات الحاصل على اعتماد إيجاك الخاص بالمواد ISO/IEC 2017/17025 في جميع اختبارات المحولات. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001, ISO 14001, OHSAS 18001

ماس للمستلزمات الطبية

تاريخ التأسيس: 2015
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
نوع المنتج: سرنجات طبية معقمة ذات الاستخدام الواحد
السوق المستهدف: التصدير.
الموقع الإلكتروني: www.massmedglobe.com

شركة ماس للمستلزمات الطبية تم تأسيسها عام 2015 وهي شركة رائدة في إنتاج السرنجات الطبية المعقمة لذلك تم وضع سياستها على الالتزام بتحقيق المتطلبات القانونية ومتطلبات العملاء من خلال تنفيذ نظام إدارة الجودة وفقاً للمعايير الدولية ويقوم المصنع بإنتاج السرنجات بطاقة إنتاجية 8 مليون سرنجة شهرياً كما يقوم بتصدير جزء من الإنتاج إلى عدة دول. المنشأة حاصلة على شهادات CE Mark - ISO 13485:2016 - ISO 9001:2015

كوالتي لصناعة الأسفنج والمراتب

تاريخ التأسيس: 2008
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
نوع المنتج: الأسفنج الصناعي - الأسفنج الطبي المضغوط - المراتب السوست - المراتب الأسفنجية - المراتب الطبية
السوق المستهدف: الداخلي / التصدير.
الموقع الإلكتروني: www.Qualityfoameg.com

مصنع كوالتي هو أول مصنع متكامل لصناعة الإسفنج والمراتب بمحافظات الصعيد ويلتزم بمنتجات ذات جودة عالية مصنعة طبقاً للمواصفات القياسية للمنتجات مما أهله أن يكون له حصة جيدة بسوق الجملة في مصر. كما يعتبر المورد الرئيسي للعديد من شركات المفروشات الكبرى وتوريدات المصالح الحكومية والمؤسسات بالإضافة إلى التخطيط لدخول الأسواق الخارجية والتصدير. المنشأة حاصلة على شهادة: ISO 9001:2015

مطبعة المهندس

تاريخ التأسيس: 1984
تاريخ الحصول على العلامة: 2020
نوع المنتج: تصنيع وطباعة العبوات الكرتون لشركات الأدوية ومستلزمات التجميل والمواد الغذائية.
السوق المستهدف: التصدير.
الموقع الإلكتروني: <https://elmohandess-press.com>

مطبعة المهندس هي شركة رائدة في إمداد السوق المصري بأفضل حلول التعبئة حيث تقوم بتصنيع وطباعة عبء الكرتون لشركات الأدوية ومستلزمات التجميل والمواد الغذائية. وتعد الشركة من إحدى كبار المطابع المصرية التي تقوم بتصنيع عبء الكرتون والنشرات الداخلية لكبار الشركات العالمية بقطاع الأدوية والتجميل والمواد الغذائية في مصر والشرق الأوسط. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001, ISO 22000, ISO 45001, ISO 14001, FSSC 22000

أكوانيل للصناعات الكيماوية

تاريخ التأسيس: 2011
تاريخ الحصول على العلامة: 2020
نوع المنتج: كيماويات معالجة مياه، أحماض عضوية، كيماويات مساعدة للورق وكيماويات حقول البترول.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <https://www.aquanileg.com>

أكوانيل للصناعات الكيماوية تقع في مدينة السادات الصناعية بمحافظة المنوفية وهي تهدف إلى توطين ونقل تكنولوجيا صناعة الكيماويات في معالجة المياه وإحلالها محل الكيماويات المستوردة والمستخدمة في جميع قطاعات الصناعة. تتم مراقبة عمليات التصنيع دائماً من قبل مهندسي مراقبة الجودة المؤهلين لضمان وصول المنتجات عالية الجودة إلى العملاء كما تمتلك الشركة واحدة من أفضل المعامل البحثية التي تعمل بطرق مبتكرة لإشياء منتجات جديدة وإضافة ميزات إلى المنتجات القديمة. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001, ISO 14001, OHSAS 18001

آفاق وتحديات الإقنصاه العالمي لعام 2021

المصدر: موقع البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي و سكاي نيوز عربية ومواقع اخبارية عالمية.



قيادة تحول الصناعة ومحور تعزيز إدارة أزمة المناخ العالمية وخفض الانبعاثات الكربونية الى جانب محور كيفية خلق نظم اجتماعية عادلة واقتصادية، حيث تطرق هذا المحور الى مستقبل الوظائف، وكيفية خلق حياة كريمة لجميع شعوب العالم بالاضافة الى محور التعاون العالمي وكيفية إنشاء أنظمة متعددة الأطراف تكون أكثر شمولاً، وتتكيف مع احتياجات القرن الحادي والعشرين واخير محور «التكنولوجيا من أجل الخير».

رسالة القمة الافتراضية لأعمال المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢١، مفادها أن الجائحة أظهرت أنه لا توجد مؤسسة أو فرد بمفرده يمكنه مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية للعالم المترابط وأنه قد حان الوقت لإعادة بناء الثقة واتخاذ الخيارات الحاسمة بسرعة، حيث تتطلب الحاجة إعادة تعيين الأولويات والحاجة الملحة لإصلاح الأنظمة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

التحسن بفضل الحديث عن اللقاحات. وتتوقع المنظمة نمواً بنسبة ٤,٢ بالمائة للاقتصاد العالمي في العام الجديد.

وتحدث صندوق النقد الدولي عن تحقيق الاقتصاد العالمي نمو بنسبة ٤,٢ بالمائة خلال العام الجديد، كما أشار تقرير صادر عن البنك الدولي إن الاقتصاد العالمي من المتوقع أن ينمو بنسبة ٤٪ عام ٢٠٢١.

وتتضمن أولويات السياسات في المدى القريب هي التحكم في انتشار فيروس كورونا وضمان نشر اللقاح بسرعة وعلى نطاق واسع. وكذا أهمية دعم التعافي الاقتصادي، من خلال تسهيل الحكومات دورة إعادة الاستثمار التي تهدف إلى تحقيق نمو مستدام أقل اعتماداً على الدين الحكومي.

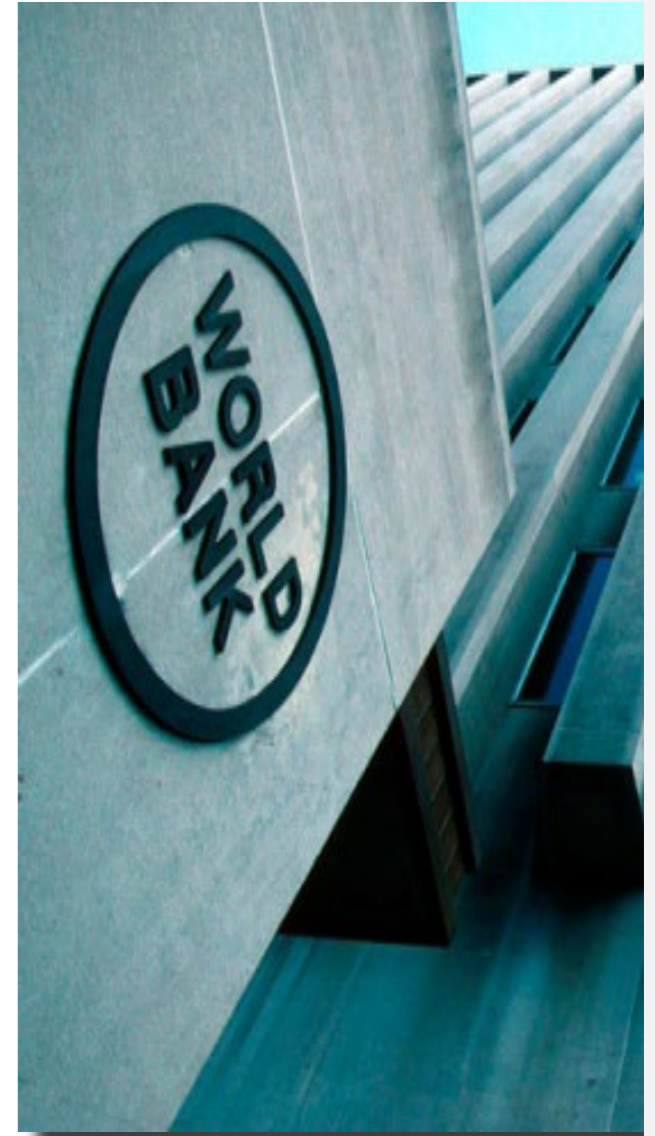
وقد ناقشت أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي والذي عقد افتراضياً خلال الفترة من ٢٥ - ٢٩ يناير الماضي محاور رئيسة تضمنت محور

استقبال العالم العام الجديد بتفاؤل حذر وتوقعات بتعافٍ تدريجي للاقتصاد العالمي، مدفوعاً بالاعلان عن لقاحات فيروس كورونا، وسط غموض ومخاوف من تداعيات السلالة الجديدة وأثرها، مما يجعل كل السيناريوهات مفتوحة ورهينة تطورات الجائحة.

وتتوقع المنظمات الدولية تعافياً تدريجياً خلال عام ٢٠٢١، في الوقت الذي يُعتقد فيه أن التعافي الكامل من تداعيات الجائحة ربما يحتاج من عامين إلى ثلاثة أعوام على الأرجح؛ من أجل عودة الاقتصاد العالمي لنفس مستويات ما قبل تفشي الوباء.

«الأزمة غير المسبوقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٠، والتي كانت على عكس الأزمات السابقة، دفعت الاقتصاديين ومتخذي القرار إلى حلبة غير اقتصادية، تتضاءل فيها فعالية السياسات الاقتصادية وحزم التحفيز الاقتصادي، وكانت وما تزال الكلمة النهائية فيها لمراكز البحوث العلمية الطبية وليس الاقتصاد بدرجة كبيرة».

وقد أشارت تقارير صادرة عن منظمات دولية، من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الى أن آفاق الاقتصاد العالمي تتحسن على رغم الموجة الثانية من تفشي فيروس كورونا، وأرجعت ذلك



تدريب أكثر من ١٨ ألف موظف مرشح للانتقال للعاصمة الإدارية



استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تقريراً من الدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، عن جهود تدريب الموظفين المقرر انتقالهم للعاصمة الإدارية الجديدة. وأشار مدبولي إلى أهمية هذه البرامج التدريبية التي يتم منحها للموظفين المرشح انتقالهم للعمل في العاصمة الإدارية الجديدة، لافتاً إلى أن هناك تكاليف مستمرة من رئيس الجمهورية بمناسبة هذا الملف، ليكون لدينا جهاز حكومي على أعلى قدر من الكفاءة، مشيداً بتنوع البرامج التدريبية التي يتم منحها للموظفين.

ومن جانبه أكد الدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، أنه تم الانتهاء من تدريب عدد ١٨ ألفاً و ٦٩٤ موظفاً من المرشحين للانتقال للعاصمة الإدارية كما يواصل الجهاز أعمال تدريب الموظفين على حزمة برامج أساسية، تنفذ بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك

مع الالتزام بتطبيق جميع الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، حيث تم تدريب ١٣ ألفاً و ٤٢٨ موظفاً، وذلك بالتوازي مع مواصلة التدريب على حزم برامج الجدارات، حيث انتهى الجهاز من تدريب ٥ آلاف و ٢٢٤ موظفاً.

وتشمل الخطة التنفيذية لتدريب موظفي الجهاز الإداري للدولة المرشحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، حزمة برامج أساسية تقدم لكل المرشحين، وتشمل تزويد الموظفين بالموضوعات المتعلقة برفع الوعي الوطني وباللياقة الوظيفية، ومفاهيم وأبعاد الأمن القومي، ومفاهيم الحوكمة ومكافحة الفساد، والمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي.

كما تتضمن الخطة التنفيذية تدريب الموظفين المرشحين على حزمة برامج الجدارات والتي تبني على أساس نتائج تقييم الجدارات السلوكية التي قامت بها وزارة التخطيط، وفي هذا الإطار تم الانتهاء من إعداد «كارت» تدريبي لكل موظف مرشح للانتقال، بحيث

بناءً على تعليمات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية بتطبيق غرامة فورية على المواطنين المخالفين للإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد اعتباراً من الأحد ٢٠٢١/١/٣، فقد صدر منشور داخلي يحظر على جميع العاملين بوزارة التجارة والصناعة التواجد بدون ارتداء الكمامة وعلى الإدارة العامة للأمن تحصيل الغرامات الفورية المقررة في هذا الشأن بالتعاون مع الإدارة المركزية للموارد البشرية والإدارة المركزية للشؤون المالية

ممنوع الدخول بدون كمامة

حرصاً على سلامة الجميع



إعادة ندرج الأجر الأساسي للعاملين بموازنة ديوان عام وزارة التجارة والصناعة

اصدرت السيدة انتصار البارودي رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية قرار رقم (٧٩٥) لسنة ٢٠٢٠

والخاص بمنح السادة العاملين بموازنة ديوان عام الوزارة العلاوتين الخاصتين المقررتين بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٠ والمرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١ مع ما يترتب على ذلك من إعادة حساب الأجر الوظيفي والأجر المكمل وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٨



قطاع مواد البناء... قاطرة الصناعة الوطنية وآفاق عالمية للتصدير



يمثل قطاع مواد البناء القاطرة الرئيسية للصناعة المصرية وأحد أهم القطاعات التصديرية بالاقتصاد القومي حيث يساهم بنحو ٢٥٪ من الصادرات المصرية للأسواق العالمية بقيمة ٥ مليار دولار سنوياً كما يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من مواد البناء وكذا احتياجات الدولة لإجواز المشروعات القومية الكبرى والتي تشمل شبكة الطرق والكباري ومشروعات البنية الأساسية ومشروعات إنشاء المدن الجديدة بالإضافة إلى التجمعات السكنية والخدمية وتطوير العشوائيات بخلاف مشروعات القطاع الخاص من مباني سكنية وقرى سياحية وفنادق وغيرها. يعتمد القطاع بنسبة كبيرة على الخامات التعدينية المحلية مثل المحاجر والمناجم والملاحات المصرية مما يعطيه فرص حقيقية للنمو وتنافسية كبيرة بالسوقين المحلي والعالمي حيث تدخل منتجات القطاع كخامات أساسية أو مساعدة في أكثر من ٣٠ نشاط صناعي.



ويضم القطاع عدد كبير من الصناعات العملاقة في الاقتصاد القومي وعلي رأسها صناعة الحديد والصلب والأسمنت والسيراميك والأدوات الصحية والمحاجر والرخام والتي تساهم في تعزيز معدلات نمو الاقتصاد المصري. يتمتع القطاع بفرص كبيرة لتكون مصر محورياً تصديرياً عالمياً لدول القارة الأفريقية حيث تحظى منتجات القطاع بقبول ورواج كبيرين بأسواق القارة كما تستحوذ منتجات مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية المصرية على حصة سوقية كبيرة بأسواق دول قارة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت صادرات قطاع مواد البناء عام ٢٠٢٠ نحو ٦ مليار و ١٤٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٥ مليار و ١٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٩ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪، وقد استحوذت أسواق ١٠ دول على غالبية صادرات قطاع مواد البناء عام ٢٠٢٠ حيث تضمنت الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢ مليار و ١٣٩ مليون دولار وكندا بقيمة ٦٣٢ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٤٩٢ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة ٣١٧ مليون دولار وليبيا بقيمة ١٥٨ مليون دولار والجزائر بقيمة ١٠٥ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ١١٨ مليون دولار والسودان بقيمة ١٢٨ مليون دولار وأستراليا بقيمة ١١٦ مليون دولار وتركيا بقيمة ١٥٤ مليون دولار.

وهناك العديد من الجهات المعنية بالنهوض بقطاع مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية منها:

المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية يمثل المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية أطراً تنظيمياً خديماً يجمع كافة المصدرين والمنتجين في كافة قطاعات مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية، كما أنه يعد أحد المجالس التصديرية المعنية بتعزيز صادرات المنتجات المصرية من الرخام والجرانيت والصناعات المعدنية والسيراميك والكيماويات ومواد البناء والحلي والمجوهرات والمواد العازلة والمواسير والمسبوكات والمعدنية والأسمنت والحراريات والزجاج والمواد الحجرية والأدوات صحية والأدوات الصحية والخلاطات والطوب والبلاستيك والحواسط الجاهزة والأسقف المعلقة والمقاولات والحديد والصلب ويعمل المجلس على تعزيز التواجد المصري لصادرات القطاع بالأسواق الدولية وخاصة الإفريقية من خلال:

- المساهمة في زيادة الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية بكافة قطاعات

مواقع الخدمات:

تقديم البرامج التدريبية المتخصصة بالتعاون مع «مركز تحديث الصناعة».

- تنظيم ودعم المشاركة في المعارض الدولية الخارجية والداخلية.

- التعاون مع كافة الجهات والهيئات المعنية بالصادرات مثل قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية ومصحة الجمارك، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وهيئة المواصفات والجودة، ومصحة الرقابة الصناعية، وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية.

للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات

العنوان: ١٦٦ شارع الأمل - الشويخات، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر

الموقع الرسمي: www.ecbm-eg.org

الموقع على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/ECBMEG/>

تليفون: ٠٢٠١٢٧٩٩٩٨٨٣٦

البريد الإلكتروني: bmc@ecbm-eg.org



العشرون - وزير للصناعة
وكانت حقبته الوزائية:
● من: (4 - 1 - 1996)
● إلى: (5 - 10 - 1999)



المهندس سليمان رضا على

أهم قراراته

- إنشاء صندوق دعم صناعة الفزل والمنسوجات القطنية
- الإلزام بتزويد محفز لتنقية العادم المنبعث من مركبات الطرق
- إلغاء عقد استغلال خام الحديد رقم 345 بمنطقة شرق أسوان الممنوع لشركة الحديد والصلب لعدم الاستغلال الجدي للخام لمدة تجاوزت ال 3 سنوات
- تحديد نسبة مساهمة خط التجميع لجهاز تكييف الهواء المنزلية بنسبة 9%



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg